



- جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مكانة الساحل الإفريقي في السياسة
الخارجية الأمريكية
2016-2001

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:
أ. محمد عمرون

إعداد الطلبة:
حميسي مولود
عكرود صفيان

لجنة المناقشة:

أ/قشي عاشور رئيسا(ة)
أ/محمد عمرون مشرفا ومقررا
أ/ عطيش يمينه ممتحنا (ة)

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ويسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي و ما أوتيتم من العلم إلا قليلاً ﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء. الآية 85

الشكر

" إن النعم لاتدوم إلا بشكر بارئها، فاللهم لك الشكر ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، على نعمة العقل والصبر والأرادة على أداء هذا العمل العلمي المتواضع الذي أجعله وفقالك وفي سبيلك "

كما نتقدم بالشكر الكبير للمشرف الأستاذ " عمرون محمد " على كل الدعم الذي قدمه وارشاداته القيمة.

دون أن ننسى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري-بتيزي-وزو.الذين ساهموا في تكويني طيلة مدة الدراسة، وللأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم بأن يكونوا جزاء هذا العمل.

لكم منا جزيل الشكر والتقدير.

مولود وصفيان.



الاهداء

أهدي ثمرة انجازي العلمي الى:

*من علماني قيمة الأخلاق الحميدة والتحدي والصبر في مواجهة الصعاب، " والداي

الكريمين أطل الله في عمرهما " .

والى كل عائلتي حميسي وحمدان.

والى أصدقائي وزملائي.

مولود.



الاهداء

أهدي ثمرة انجازي العلمي الى:

كل العائلة والأقارب بالأخص أبي أطال الله في عمره وأمي أسكنها

الله فسيح جنانه

والى كل عائلتي عكروود وباشا.

والى أصدقائي وزملائي.

صفيان.



خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: تأصيل نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية.

تمهيد

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية

المطلب الثالث: خصائص السياسة الخارجية

المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول: النظرية المثالية

المطلب الثاني: النظرية الواقعية

المبحث الثالث: السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الساحل الإفريقي في أجندة السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر

2001

تمهيد

المبحث الأول: جيوسراتيجية منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لمنطقة الساحل الأفريقي

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب

المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

المبحث الثالث: أزمات منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأزمة التشادية

المطلب الثاني: أزمة دارفور " السودان "

المطلب الثالث: أزمة مالي

المطلب الرابع: الدولة الفاشلة

المبحث الرابع: آليات الانتشار الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: " مبادرة بان الساحل " PAN-SAHEL

المطلب الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر ال صحراء " TSC TI

المطلب الثالث: القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM

خلاصة الفصل الثاني.

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

يعود الوجود الاجنبي في قارة افريقيا عامة وفي الساحل الافريقي بصفة خاصة قديما، فذلك يرجع إلى العهود الاستعمارية بزعامة فرنسا والتي تعتبر المسيطر الرئيسي على مناطق عدة في قارة افريقيا من خلال الاتفاقيات الأمنية التي ربطت دول عديدة بها. و أدت الحركات التحررية إلى احداث تغيرات واضحة على صعيد العلاقات الدولية ما بين الدول، فتنحصر من المستعمر بالنسبة للدول افريقيا كان بمثابة الحد من استنزاف امكانياتها وثرواتها البشرية والطبيعية. فحالة التبعية كانت تعتبر من بين الأسباب التي تقف وراء عدم تمكن هذه الدول من تحقيق استقلال اقتصادي يمكنها من استغلال ثرواتها لخدمة وبناء الاقتصاد الوطني. خاصة وان الميزة الاستراتيجية لافريقيا عامة وساحل الافريقي خاصة تعد كمنطقة نفوذ في موقعها الجغرافي والجيوبوليتيكي وذلك من خلال اطلالها على المحيط الأطلسي، والذي يلعب دورا محددًا في توازن القوى العظمى، بالرغم من الصعوبات والمشاكل التي تتخبط فيها إفريقيا التي تعتبر القطب الخصب لإعتبارات إقتصادية بالدرجة الأولى، فهي تمثل مفتاح التحكم في الإقتصاد العالمي في نظر الدول الكبرى، نظرا للموارد الأولية المختلفة التي تتركز بها كالبترول والغاز واليورانيوم وغيرها من الخيرات الباطنية كالنفط والذهب.

كما تكمن أهميتها الجيوبوليتيكية في الصراعات الداخلية والتي تسبب في أزمات للعديد من دولها يتخللها اللجوء إلى العنف ومنه انتشار ظاهرة الإرهاب والتسلح والمتاجرة بالأسلحة مما يجعلها هدفا لتدخلات الأجنبية الباحثة عن مناطق نفوذ لها كالولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتغيير موازين القوى على مستوى خريطة العالم الدولي، من خلال ادراج أليات تقوم على مفهوم تحقيق الأمن الانساني، ومساعدة الدول الفاشلة على النهوض بنفسها. إلا أن هذه السياسات تبقى مجرد خطابات للتبرير أفعالها وأهدافها الخفية من وراء تدخلها في الشؤون الخارجية للدول. كما ان اهتمام الدول الكبرى فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وتنافسها عليها إن دل على شيء فهو لا يمكن أن يكون إلا لحماية مصالحها والسعي للتعامل مع إفريقيا كسوق إستهلاك وتصدير.

فمنه فإن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي هو سعيها من أجل الحد من مناورات الأطراف الأخرى على المنطقة والحد من استغلالهم لثرواتها، مع القضاء على الجماعات المتطرفة في المنطقة والتي تعتبر كتهديد لأمن القومي.

1- أهمية الدراسة:

أولاً: تكمن أهمية الموضوع في كونه يرتبط بمنطقة جد حساسة في العالم لها أهمية جيوسياسية واقتصادية وأمنية. كما ان شساعة مساحته جعله يتوفر على ثروات طبيعية هامة وهو ما جعله يشكل تجمع بشري واقتصادي.

ثانياً: يتمثل في دراسة أهم العوامل والأسباب التي تقف وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 باعتبار أن المنطقة تعتبر مصدر تهديد جديد لأمن القومي كالإرهاب المنتشر في المنطقة، بنظر الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترى ان انتشار الجماعات الارهابية في منطقة الساحل يشكل تهديد على مصالحها في المنطقة، كما يشكل تهديد أيضاً على الدول المجاورة خاصة مع تفاشي ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة، وهو الأمر الذي ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنه يتطلب منها الوصول إلى هذه المنطقة والقضاء على ظاهرة الارهاب فيها.

2- مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع البحث "مكانة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية" لأسباب ودوافع عدة منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

1- الدوافع الموضوعية:

إن الدوافع الموضوعية تكمن في كون موضوع الدراسة يكتسي أهمية بالغة، فإ منطقة الساحل الإفريقي تعد منطقة ذات أهمية إستراتيجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأنها تعتبر من بين أهم الفواعل في مجال العلاقات الدولية.

2- الدوافع الذاتية:

أما فيما يتعلق بالدوافع الذاتية فتتمثل في كون موضوع الدراسة يشكل اهتمام كبير على الساحة الدولية، خاصة عندما نرى تصارع أهم القوى الكبرى على هذه المنطقة، فمنه نجد ان القضايا الموجودة في منطقة الساحل الافريقي هي قضايا مستقبلية نجذب اهتمام الباحثين على دراستها، فهي تمثل مجال بحثي واسع.

3-أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة التي نحن بصدد دراستها الى:

- التعرف على منطقة الساحل الافريقي.
- التعرف على أهم الدوافع من وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل.
- ابراز أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيقها من خلال اهتمامها بهذه المنطقة.
- تحديد دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي.

4-الاشكالية:

لقد شهدت منطقة الساحل الافريقي من الفترة الممتدة من 2001 الى 2016 تطورات أمنية عديدة وهو الأمر الذي استدعى اتخاذ اجراءات قانونية اتجاه هذه المنطقة خاصة مع تصاعد الاهتمام الخارجي بالمنطقة من طرف الدول الكبرى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر محل الدراسة.

ومنه فإن الباحث في الموضوع " مكانة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016" يدفعنا إلى صياغة اشكالية مفادها:

ما هي الآليات المعتمدة ما قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمراقبة منطقة الساحل الإفريقي ذات الموقع الإستراتيجي بالنسبة لها ؟

5-التساؤلات الفرعية:

وتتدرج ضمن هذه الاشكالية تساؤلات فرعية:

- فيما تتمثل أهمية منطقة الساحل الافريقي في الأجندة السياسية الأمريكية؟
- ماهي الدوافع التي تقف وراء التدخل الأمريكي على منطقة الساحل الافريقي؟
- هل التدخل الامريكي في منطقة الساحل هو تدخل سياسي أم أمني؟

6- الفرضيات:

لمعالجة الأشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أولاً: الفرضية الرئيسية:

- تتركز الآليات الأمريكية في الساحل على الجانب الأمني مما يؤدي على عسكرة المنطقة.

ثانياً: الفرضيات الفرعية:

- أهمية منطقة الساحل الافريقي الجيوسياسية جعل منها عرضة للأطماع الخارجية.
- التنافس الدولي على المنطقة شجع الولايات المتحدة الأمريكية على إرساء سياستها الخارجية فيها.
- تميز الساحل الافريقي بموقع استراتيجي هام زاد من اهتمام الدول الكبرى عليه.

7-حدود الدراسة الاطار الزمني و المكاني للموضوع:

أولاً: الحدود الزمانية:

ترتكز دراستنا على الفترة الزمنية الممتدة من 2001 الى 2016 غير أن مقتضيات الالمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة الى فترات سابقة، مثل العودة الى فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تعتبر نقطة التحول في العلاقات الدولية من خلال تغير موازين القوى بالإضافة الى التغيرات التي عرفتها منطقة الساحل الافريقي مرورا بالتوترات الداخلية بسبب الاختلافات العرقية والدينية مع وجود بعض الصراعات الداخلية كأزمة مالي 2012-2014 وصولاً الى التدنلات العسكرية من طرف الدول الكبرى.

ثانيا: الحدود المكانية:

تضم منطقة الساحل الافريقي عدة دول افريقية وتقدر مساحته بـ: 3053200 متر مربع، تمتد من المحيط الأطلسي في الغرب الى البحر الأحمر في الشرق. هو الجزء الذي يجمع من السودان حتى موريطانيا وبذلك يضم كلا من التشاد، النيجر، مالي، الجزائر وليبيا ولإعتبارات إقتصادية يتم توسعه ليشمل كل من بوركينا فاسو، نيجيريا و جزر الرأس الأخضر.

ومن أكثر التعاريف شيوعا هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي للساحل الافريقي في ثمانى دول رئيسية هي جنوب السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريطانيا، بوركينا فاسو، السنغال وشمال نيجيريا فهي دول متناسقة ومتماثلة طبيعيا وديمغرافيا، كما أنها دول تعاني من نفس التهديدات الناجمة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي تعاني منه هذه الدول.

-الاطار المنهجي:

أولاً: منهجية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع سيتم التطرق الى مجموعة من المناهج في محاولة الالمام الجيد بالموضوع محل الدراسة، وهذا مايسمح بالحصول على المعلومات الصحيحة والمناسبة. يعرف المنهج بأنه الأسلوب الذي يستعين بها الباحث لمواجهة مشكلة بحثية أو دراسة لمشكلة موضوع البحث.¹

ثانياً: المناهج:

أ-المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة من خلال تحديد ظروفها، أبعادها، وتوصيف العلاقات بينهما بهدف الانتهاء الى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة التي تقوم على الحقائق المرتبطة بها. وقد تم توظيف هذا المنهج في سياق الحديث عن ماهية الساحل الإفريقي و السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد الإطار النظري الذي يسمح باظهار العلاقة بين هاذين المتغيرين ووصف مكانة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية.

ب-المنهج التاريخي:

يقوم المنهج التاريخي على تتبع الظاهرة أو مشكلة محل الدراسة منذ نشأتها وتحديد مراحل تطورها والعوامل التي أثرت بها ووضعها القائم، بهدف تفسير الظاهرة أو المشكلة في سياقها التاريخي، واستخلاص النتائج المرتبطة بها لتساهم في الفهم المعمق لماضي الظواهر والمشكلات والتعرف الموضوعي لاتجاهاتها في الماضي والمستقبل.²

¹ - عمار بحوش، **مناهج البحث العلمي واعداد البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص، 29.

² - مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله، **مناهج البحث العلمي**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص، 51.

وقد تم استخدامه في اطار التعرف على التطور التاريخي لكل من السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الإفريقي.

8- أدبيات الدراسة:

إن القيام بأي عملية بحثية يتطلب منا الاستناد الى قائمة من أهم المراجع حول الموضوع المراد إنجازه وذلك للقيام ببحث أكاديمي ذو أسس علمية متينة وللوصول إلى هذه الغاية تمت الإستعانة بمجموعة من المراجع كتب ومذكرات نذكر منها:

- كتاب بعنوان "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا الدوافع والاهانات" من تأليف السيد خالد التزاني، باحث في الدكتوراه تخصص السياسة الخارجية الأمريكية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية الإجتماعية، فاس المغرب. وقد تطرق الكاتب في مقدمة هذا الكتاب الى طرح بعض الاسئلة كتطور الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الى التفكير بالقارة بعد سنوات من الغياب، الأهداف التي حددتها القيادة العسكرية الأمريكية في تلك القارة، و كلها أسئلة جاءت على أثر الإمتيازات الخاصة التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية والمتعلقة خاصة بعدم وجود تاريخ أو ماضي إستعماري مشترك معها، بخلاف الدول الأوروبية، كما تطرق الكاتب إلى بداية الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية والتي تعود إلى بداية عام 1997م أي إلى إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون والذي سعى إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية، كما أسفرت هذه الدراسة إلى إستبيان أهمية القارة الإفريقية في الحسابات الأمنية الأمريكية والمتمثلة في عوامل متعلقة بالعقيدة الأمريكية متعددة الأبعاد، وأخرى متعلقة بإفريقيا بحد ذاتها من خلال ما تتوفر عليه من ثروات ضخمة وعوامل أخرى تتمثل بأحتواء النفوذين الفرنسي والصيني في القارة الإفريقية.
- مذكرة بعنوان "الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمنية في الساحل الإفريقي" والتي تناولت فيه مبدأ تداخل وتشابك السياسة الطاقوية الأمريكية مع سياستها العسكرية من خلال إعتمادها على القوة المسلحة لسد إحتياجاتها الطاقوية وهو الأمر الذي دل على شيئين،

فهو يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال تدخلها في الساحل الأفريقي بحجة مكافحة الإرهاب في المنطقة ما هو إلا وسيلة انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أمنها الطاقوي وتأمين إمداداتها النفطية الآتية من منطقة غرب إفريقيا خاصة من خليج غينيا. ومنه فقد أسفرت هذه الدراسة، على أن الانتشار العسكري الأمريكي في الساحل الإفريقي بإسم مكافحة الإرهاب، ما هو إلا مجرد ذريعة للسيطرة على ممرات الإمداد بالمواد الخام نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

• الدراسة التي قامت بها جميلة علاق تحت عنوان " إستراتيجيات النفاس الدولي في منطقة الساحل والصحراء" وهو عبارة عن مقال، يحتوي على مقدمة ومباحث، وترتكز هذه الدراسة كما جاء في مقدمته على التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي والذي يعتبرها يمثل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء، كما أسفرت أيضا هذه الدراسة على تقديم قراءة جيوسراتيجية لهذا الفضاء الحيوي والتي تشير الى أن منطقة الساحل والصحراء تعتبر منطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة يحكم الصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها، خاصة وأنها منطقة يعرف عليها الإتجار بالبشر والأسلحة، المخدرات، مما يثير أطماع القوى الكبرى على التمرکز فيها.

9-هيكله الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع قمنا باداعة خطة البحث تحتوي على مقدمة فصلين وخاتمة،حيث قمنا في البداية بعرض المقدمة والتي تناولنا فيها أهمية الموضوع وأهدافه والمبررات الذاتية والموقوعية لاختيار الموضوع، كما قمنا أيضا بتحديد بعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها، ومن ثم تحديد كل من الإشكالية الرئيسية، والأسئلة الفرعية، فرضيات، كما تطرقنا أيضا الى صعوبات الدراسة والى اختيار المنهاج والأدوات الملائمة وكذا حدود الدراسة.

في الفصل الأول تم دراسة الاطار النظري والمفاهيمي المرتبطة بالدراسة حيث يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث: الأول ماهية السياسة الخارجية، الثاني لدراسة أهم النظريات المرتبطة بالدراسة والثالث لدراسة السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

في الفصل الثاني تطرقنا فيه الى دراسة الساحل الإفريقي في الأجندة للسياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: فالأول يتناول موضوع جيوسراتيجية منطقة الساحل الإفريقي، المبحث الثاني التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، المبحث الثالث فهو يضم أزمات منطقة الساحل الإفريقي أما المبحث الرابع أليات الإنتشار الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي وخاتمة بحثنا خصصناها للأجابة على الإشكالية وإستعراض مختلف النتائج والاستنتاجات المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة.

10- صعوبات الدراسة:

مثل جميع الأعمال فقد واجهتنا عند قيامنا بانجاز هذا الموضوع تحتى عنوان " مكانة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي ". والتي ترجع أساسا الى الموضوع في حد ذاته، وكذا قلة المراجع المعالجة لهذا الموضوع خاصة الكتب وهو الأمر الذي دفعنا الى الاعتماد على مقالات مستخلصة بالاضافة إلى المواقع الالكترونية وكذا المجلات والمذكرات.

الفصل الأول

السياسة الخارجية تأصيل نظري

ومفاهيمي

تمهيد:

تعددت تعاريف الباحثين و الخبراء في تعريف السياسة الخارجية حول عدم وجود اتفاق معين ما بين الدول في إعطاء تعريف شامل و موحد لمفهوم السياسة الخارجية إلا أن هذا الموضوع يعتبر من بين أهم المواضيع في الفترة الحالية كونه يعتبر من بين الفروع الهامة في العلوم السياسية كما أن هناك بعض التعريفات التي وضعت اطار مفاهيمي لمفهوم السياسة الخارجية وفق لمحدداتها و ابعادها و الاهداف التي يسعى صانع القرار الى تحقيقها بما لا يتعارض مع المصالح المشتركة بالنسبة للدول الاخرى، ففي هذا الفصل سنحاول التطرق الى ماهية السياسة الخارجية بشكل عام و إبراز أهم العوامل المؤثرة فيها و إستبيان مختلف النظريات التي عالجت موضوع السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تمهيد المبحث:

ان اعطاء تعريف موحد للسياسة الخارجية يعتبر من بين التحديات التي يواجهها دارسي موضوع السياسة الخارجية لإعتبار ان هذه الأخيرة لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تتداخل في تركيبها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

فالسياسة الخارجية هي إحدى أهم أفعال الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، كما تعتبر الدولة المؤهل لممارسة السياسة الخارجية بما تمتلكه من مبادئ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية.¹

كما تعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة من التوجهات clusten of orientation, وهذه التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات Preceptation وقيم تملئها الخبرة التاريخية Historical Experiences و الظروف الإستراتيجية Strategic circumstances و التي تميز الدولة عن السياسة الدولية و المتأصلة في التقاليد و الطموحات الكبرى للمجتمعات، و هذه التوجهات ستتقاطع مع مجموعة الإلتزامات الخارجية.

أيضا تعرف على أنها مجموعة من المخططات والترتيبات والتزامات الفعل الدولي، والمخططات والإلتزامات تتطور في الجهة المقابلة لإتجاهات السياسة الخارجية ولن تتحقق إتجاهات الأمن إلا من خلال القدرة على الوفاء بالإلتزامات الدولية، وتحمل مسؤوليات التورط في العلاقات مع الفواعل الأخرى.²

وهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها: "تشمل كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، وتتراوح السياسة الخارجية للدوية مع غير من

¹ - اشواق عباس، "مفهوم السياسة الخارجية"، في htm . اسة الخارجية S سياسة خارجية/تحليل السى / Fille:///F:/ يوم: 2017-04-25 الساعة 14h00

² . هشام صاغور، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكثبات الوفاء القانونية"، ط1، 2010، ص ص21، 22.

الدول بين التعاون والتكامل الذي يصل أحيانا الى الوحدة والاتحاد بمختلف أشكاله، وبين الصراع وإستخدام القوة المسلحة او اللجوء للحرب الباردة.¹

2. السياسة الخارجية عند بعض المفكرين:

يعرفها كل من فيرنس وسنايدر السياسة الخارجية " بأنها منهج العمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما تم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل."

كما يعرفها " الدكتور مازن الرمضاني " بأنها " السلوك الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".

ويعرفها " حامد ربيع " بأنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية.²

أيضا "باتريك مورجان" يعرفها بأنها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين."

ويقدم " روزناو " أكثر التعريفات شمولاً، فهو يعرف السياسة الخارجية على أنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفاً."

¹ - مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص. 28، 31

² . دحمان قاسم، السياسة الخارجية الروسية في اسيا الوسطى والقوقاز، إصدارات، إي /كتب، ط1، مارس 2016، ص 24.

أما السياسة الخارجية عند " محمد السيد سالم " فهو يرى السياسة الخارجية «بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي»¹.

وتعرفها مجلة السياسة الخارجية الأمريكية على أنها مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم، وهي تصمم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية وأمنها القومي وخدمة الأهداف الإيديولوجية والأزدهار الاقتصادي وتحدث نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى أو من خلال العنف والحروب والاستقلال².

أما السياسة الخارجية لدى " وولفرز " هي مزيج من عوامل عدة ومع أن راسم السياسة الخارجية توجهه مفاهيمه حول المصلحة القومية إلا أن هذا المفهوم يتضمن معاني مختلفة لدى مختلف الناس ولكنه في حده الأدنى يتضمن الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء والذي يأخذ تفسيرات متعددة ومتباينة على حساب الظروف المختلفة التي تواجه تلك الدول إذ أن مستوى الأمن الذي تسعى له الدول ليس متماثلاً و كصانع للقرار، فإن القائد السياسي يواجه مجموعة من الخيارات الصعبة التي لا يكون فيها قادراً على الفصل بين المصلحة والأخلاق لكون أن القضايا الرئيسية في السياسة الدولية لا تخرج من عالم الأحكام القيمة، فالضروريات تعتمد على الخيارات الأخلاقية³.

وكل هذا يعكس تعدد تعريفات السياسة الخارجية وتفاوت نواحي التركيز فيها وصعوبة التوصل إلى مجموعة محددة من الأبعاد التي تتدرج في إطارها. والعلاقة بين كل منهما وعلى هذا الأساس يكون إعتبار السياسة الخارجية هي منهج مخطط للعمل يطور صانع القرار في الدولة إتجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية⁴.

¹ محمد السيد سالم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 9 شارع عدلي، القاهرة، ط2، 1991) ص ص 10، 11، 12.
² عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية، دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات على الموقع الإلكتروني: democraticac.de/?p=41719 يوم 28.05.2017 على الساعة 14h17

³ جيمس دورني. روبرت بالتسراف، ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، 1950) ص 50.
⁴ الدكتور عامر، اثر التغيرات في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية في :

www.adelamen.comvbshowththead.php?18400 على الساعة 12h40 يوم 28.05.2017

ومن خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية يمكن تقديم تعريفا شاملا لها، على أنها مجموعة نشاطات الدولة الناتجة عن إتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية¹. وكما تعتبر مجموعة قرارات وإجراءات يتخذها صانع القرار لأي دولة، يقومون باتباعها على شكل خطط استراتيجية، إتجاه أطراف دولية أخرى بهدف تحقيق أهداف معينة وحماية المصالح الوطنية أو القومية لتلك الدولة.²

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية

تتطلب عملية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع فيه تلك السياسة والمقصود بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، بالإضافة الى تحديد العمليات التي تضع من خلالها السياسة الخارجية والتي تشمل نمط التفاعلات بين المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية مع دراسة أهم العوامل والمحددات المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية بشكل مباشر أو غير مباشر.³ فحدوث أو ظهور أزمة مفاجئة يتطلب اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة والتي تضمن له تحقيق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر من الخسائر، فالمحددات تعتبر مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية والتي تكون مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية، فحسب جونسون فمحددات السياسة الخارجية هي التي تؤثر في خيارات صانع القرار.⁴

¹ .عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم و التوجهات و المحددات، مرجع سابق

² ذيب سليم القرالة، توجهات روسيا الخارجية من عهد بلسنن حتى ولاية بوتنن الثالثة، نركز المحترفون الدولي للدراسات و الابحاث

في 28.05.2017 13h00 على الساعة projoncenten.com/Details.aspx?d=6

³ - محمد السيد سالييم، مرجع سابق، ص 403.

⁴ - لويد جنس، تغيير السياسة الخارجية، جامعة تمبل، ترجمة محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سالييم (جامعة الملك سعود، كلية العلوم الادارية قسم العلوم السياسية، عمادة شؤون المكتبات، الرياض 1989) ص 317

فعملية صنع السياسة الخارجية هي عملية معقدة ومتكاملة الأركان والأبعاد لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل والمقومات السياسية والاقتصادية والدولية والاجتماعية والتي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية.

بالإضافة إلى إعتبارها مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجهاته والتي تضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات رسمية وغير رسمية¹.

وأن عملية صنع القرار السياسي للدولة تنطوي على معرفة طبيعة النظام السياسي الحاكم بحيث أنه وبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية كالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والمؤسسة العسكرية إلا أنه قد يكون صانعو القرار ينتمون الى جماعة الاحزاب أو الممثلون المختلفون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية.

كما أن عملية صنع السياسة الخارجية تمر بمراحل عدة والتي تبدأ بعملية جمع المعلومات وثم تأتي مرحلة دراسة البدائل ومن ثم مرحلة إعلان القرار من خلال ترجمته على أرض الواقع².

إضافة إلى هذه المراحل هناك مراحل أخرى لعملية صنع السياسة الخارجية والمتمثلة في المرحلة الأولى: " المدخلات " وتشمل المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

المرحلة الثانية: «القرارات " تشمل استعمال المعلومات وعملية التخطيط والتحليل والتي تركز على الأهداف والإستراتيجيات البديلة.

¹ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، " أسس ومجالات العلوم السياسية" (الإسكندرية، الأزاريطة: مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2011/2012) ص.ص 117، 118

² - ميلود العطرب، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة). ص.ص. 12، 13.

المرحلة الثالثة: " المخرجات " وتشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضات والتعلم من خير التطبيق.¹

وتتولى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية إلى مجموعة من الأجهزة الرسمية والتي تأتي في مقدمتها:

أ. **السلطة التنفيذية:** والتي تتكون من أجهزة الرئاسة وجهاز المخابرات ومجلس الأمن القومي والحكومة وأجهزة الإعلام، إلا أن مركزية " السلطة التنفيذية لا يعني إنفرادها بصنع السياسة الخارجية فالواقع يؤكد على أن هناك العديد من مؤسسات الدولة والتي تساهم في صنع سياسات دوليها الخارجية وبنسب متفاوتة وذلك طبقا لطبيعة النظام السياسي والذي يكون أما (برلماني أو رئاسي).²

كما تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية فهي التي تحتكر السياسة الخارجية للدولة، بينما السلطة التشريعية والقضائية فلا تمارسان إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق أو يخص صناعة السياسة الخارجية وذلك في حالة عدم اليقين وسرعة التغيير مما يتطلب على السلطة التنفيذية لعب دور مركزي في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية وما يميز السلطة التنفيذية أيضا عن باقي السلطات الأخرى هو إتصافها بالوحدة التنظيمية وإمتلاكها للمعلومات وسرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية.³

ب. **السلطة التشريعية:** يختلف دور السلطة التشريعية في النظام السياسي البرلماني على النظام السياسي الرئاسي بحيث نجد انه في النظام البرلماني يقوم على مبدأ سيادة البرلمان ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحيث أنه في هذا النظام البرلماني مجلس الوزراء هو الذي يحتكر صناعة السياسة الخارجية بحكم هيمنته على الأغلبية البرلمانية في حين نجد أن رئيس الدولة لا يتمتع إلا بدور رمزي.⁴

1 - شواق عباس، مرجع سابق

2 - ايمن محمد فتيحة، تطور السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة بيزوين، فلسطين، 2010، ص 21، 22

3 - محمد السيد سالي، مرجع سابق، ص 453

4 - محمد السيد سالم، مرجع سابق، ص 458.

أما النظام الرئاسي فإنه يعطي السلطة التشريعية دور واقعي في صنع السياسة الخارجية لكونها تتمتع باختصاصات مستقلة في ميدان صنع السياسة الخارجية، فمثلا نجد أن الكونغرس الأمريكي يتمتع بصلاحيات خارجية واسعة كإعلان الحرب مثلا، وإعداد القوات المسلحة بالإضافة الى إمتلاك الرئيس القدرة في أن يكون القائد العام للقوات المسلحة وبهذا تكون السلطة مقسومة بين التشريعية والتنفيذية.¹

ت. **السلطة القضائية:** أن السلطة القضائية و في الكثير من الدول تلعب دور غير مباشر و محدود في عملية صناعة السياسة الخارجية و الذي يتمثل في أبطال بعض القوانين أو الإتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية، كما أن العلاقات الخارجية هي علاقات سياسية تقوم بها السلطة التنفيذية فقد استقر الفقه القانوني في معظم الدول على أن قضايا السياسة الخارجية تبقى بمنأى عن رقابة القضاء أي أن القضاء لا يستطيع التأثير في تصرفات الدولة في مجال السياسة الخارجية² و أكبر مثال على ذلك هو تأكيد المحكمة العليا الأمريكية في عدة قضايا على سلطة الرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية وأوضحت حدودية دور القضاء في هذا المجال.³

المطلب الثالث: خصائص السياسة الخارجية:

يرى الدكتور محمد السيد سالم أن السياسة الخارجية تنصرف الى مجموعة أساسية من الابعاد والمتمثلة في:

أ. **البعد الوحدائي:** او " الواحدية " والتي يقصد بها ان السياسة الخارجية " تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة اي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الاخرى".

1 - ايمن محمد فتيحة، مرجع سابق، ص 22

2 - محمد السيد سالم، مرجع سابق، ص ص 460، 462.

3 - ايمن محمد فتيحة، مرجع سابق، ص 23.

ب. **البعد الرسمي:** أي طابع الرسمية والذي يعرفه بالغول " أن السياسة هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة كرئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون رسمياً مجال السياسة ويتحدثون باسم الدولة".¹

ت. **البعد العلني:** أي الطابع العلني " حيث تتصرف السياسة الخارجية إلى برنامج العمل الخارجي المعلنة " والمقصود منها هي تلك السياسة الخارجية التي أعلنها صانع تلك السياسة وأنها برامج مقصودة وقابلة للملاحظة، كما أنها لم تتكون بمحض الصدفة ولكنها جاءت لتحقيق أهداف معينة.²

ث. **البعد الخارجي:** والذي يقصد به " أن السياسة الخارجية وأن كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية إلى إنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية".³

ج. **البعد البرنامجي:** أو الطابع البرنامجي و الذي يعتبر كأخر بعد من ابعاد السياسة الخارجية و الذي من خلاله يقصد بالقول بان " السياسة الخارجية ظاهرة متعددة الأبعاد و لذلك أن عملية التصرف في المحيط الخارجي للوحدة الدولية يتطلب منها صياغة مجموعة من الأهداف و تحديد مجموعة من القرارات و السلوكيات التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية لتلك الوحدة، و منها فان السياسة الخارجية هي برنامج يشمل مجموعة من الأبعاد التي تتفاوت في درجة عموميتها " الا أنه و رغم عموميتها و تدرج بناؤها عبر سنوات طويلة من قبل الوحدة الدولية و اتسامها بالثبات و عدم التغير إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية حدوث تغير جوهري في تلك السياسة و الذي يمكن ان يحدث بشكل مفاجئ خاصة في تلك الدول التي تعرف أوضاع غير مستقرة سياسياً وأمنياً.⁴

1 - مرجع نفسه، ص 18.

2 - مرجع نفسه، ص 18.

3 - مرجع نفسه، ص 26.

4 - مرجع نفسه، ص 36.

المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية:

ليس من السهل تحديد أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لإعتبارات عدة أولها يتمثل في الحقيقة العلنية لتلك الأهداف وثانيها في نواياها والتي من خلالها يقوم تحديد القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية ويقصد بأهداف السياسة الخارجية تلك الأوضاع المراد تحقيقها في البيئة الخارجية¹ كما يمكن حصر أهداف السياسة الخارجية في خمسة عناصر أساسية والمتمثلة في:

1. حماية الأمن القومي: والمتمثل في نشر السلام الدولي والذي يكون هدف علني

لكل الدول ومحبة الدول للسلام يعتبر كشرط أساسي لعضوية الأمم ووسيلة لجذب إحترام المجتمع الدولي كما أن السلام يعتبر من كوسيلة للبقاء والاستقرار، بالإضافة إلى حفظ مكانتها الدولية من خلال تعزيز علاقاتها بالوحدات الأخرى وتحقيق التكامل مع هذه الدول.

2. الحفاظ على بقاء الدولة وإستمرارها: والذي يتمثل في حماية الإقليم من أي

عدوان خارجي أو تفكك داخلي والعدوان الخارجي عادة ما يأتي من دول مجاورة، بيننا التفكك الداخلي فهو يأتي من الحركات الانفصالية التي تنشأ داخل تلك الدول بالإضافة إلى حماية الإقليم من القيم الخارجية والتي تكون سواء فكريا أو عقائديا والهادفة الى تغيير ولاء المواطن لصالح أفكار وقيم خارجية.²

كما تندرج تحت هذه الفئة كل أهداف السياسة الخارجية المتعلقة بمحاولة التأثير في النظم السياسية للوحدات الدولية الأخرى، أو نشر إيديولوجيات معينة.³

وتحقيق المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي يكون من خلال:

أ. محاولة اقامة علاقات جيدة مع جيرانها.

1 - محمد السيد سالييم، مرجع سابق، ص 42.

2 - عبدو، "أهداف السياسة الخارجية"، على الرابط: alshababi.alafdal.net/t252-topic تم الاطلاع عليه يوم 2017/06/09 على الساعة 12h15

3 - محمد السيد سالييم، مرجع سابق، ص 42.

ب. الدخول في تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول
ت. الحصول على معونات عسكرية واقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.¹

3. **التنمية الاقتصادية:** ان وجود الدولة يستند الى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية و يحتل هذا الهدف مكانة بارزة في سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية لكل دولة، حتى أصبح أمنها القومي ليس بمشكلة عندها بالقدر الذي أصبح تحقيق أو الرفع من مستوى الرفاهية لمواطنيها بالمشكلة التي تشغل بال حكومات الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة خاصة مع بروز مشكلة البطالة و انخفاض معدل النمو الاقتصادي و هو الأمر الذي يستدعي البحث عن حلول لها من خلال انشاء تكتلات اقتصادية و التسهيلات المالية و التجارية بالنسبة للدول المتقدمة و ربط علاقات دبلوماسية مع هذه الدول من أجل مساعدتها على تحقيق خططها التنموية بالنسبة للدول المتخلفة² بالإضافة الى تلك الأهداف المتعلقة بالحصول على موارد مادية خارجية كضمان استمرار تدفق الموارد البترولية أو تدعيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.³

4. **طلب القوة أو زيادة قوة الدولة:** يعتبر هذا الهدف هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية إلى غير ذلك. كما يشمل أيضا تنمية إمكانية الدولة من القوة فحماية الإقليم لا يتم إلا بتوفر القوة القومية الكافية والتي تتم عن طريق توفير الإمكانيات المطلوبة والتعاون والتحالف والذي يضمن لها بقاء وتماسك كيانها. بالإضافة الى التوسع الذي يعتبر جزء من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسية الدولي فالنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة يخلق فيها نزعة للتوسع والذي يكون عسكريا من خلال إستخدام الدولة لقوتها العسكرية لتوسيع إقليمها لإعتبارات إقتصادية أو إستراتيجية أو قومية أو سياسيا عن طريق بسط النفوذ السياسي للدولة الكبرى على دولة

1 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ص. 112.

2- عبدو، أهداف السياسة الخارجية، مرجع سابق

3 - محمد أسيد سالم، مرجع سابق، ص 43، 44

صغرى دون اللجوء الى القوة المسلحة، وإنما عن طريق إبرام معاهدات أو إتفاقيات وأخيراً التوسع العقائدي من خلال نشر العقيدة السياسية للدولة عن دولة أخرى.¹

5. نشر الثقافة القومية: يتمثل في الدفاع عن معتقدات الدولة أمام التحديات التي

تواجهها من المعتقدات الأخرى.²

فبالإضافة الى الأهداف السابقة يمكن لنا تقديم اهداف السياسة الخارجية الى أهداف أساسية تتمثل في: الأهداف الداخلية مثل الإستقلال القومي وبقاء وحدة الإقليم وحماية الذات مع العمل على تحقيق الرفاهية الإقتصادية والهبة الدولية وأخرى خارجية تستهدف التأثير على البيئة خارج نطاق حدودها من خلال العمل على نشر الإيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها مع العمل على تدعيم اسس السلام الإقليمي والدولي³، كما تصنف أهداف السياسة الخارجية الى ثلاثة فئات هي:

1. فئة الأهداف المحورية وهي تلك التي يستدعي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام

ذاته وهي أهداف ذات أهمية قصوى توظف من أجل تحقيقها كافة الإمكانيات والوسائل.

2. فئة الأهداف المتوسطة هي التي تفرض أحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة

وبالرغم من أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية وتتمثل هذه الأهداف في: بناء نفوذ

سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.

3. فئة الأهداف البعيدة وهي تلك الأهداف التي لا تقوم الدولة بتوفير إمكانيات كبرى لتحقيقها

عكس الأهداف الأولى " الأهداف المحورية" فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي.⁴

تتلخص أهداف السياسة الخارجية والتي تسعى الدول لتحقيقها في:

1. حماية السيادة الإقليمية.

2. تنمية مقدرة الدولة من القوة.

1 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المكان نفسه

2 - عبدو، اهداف السياسة الخارجية، مرجع نفسه

3 - اشواق عباس السياسة الخارجية على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.ant.asp?aid:43455 تم الإطلاع عليه يوم

2017/06/09. على الساعة 10 h14.

4 - حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاروبي بعد احداث 11 سبتمبر 2001 (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012) ص 12.

3. زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.
4. التوسع.
5. الدفاع عن ايديولوجيات الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.
6. دعم التراث الثقافي والمحافظة عليه ونشر اللغة.
7. تحقيق السلام.¹

¹ - حمدوش رياض، مرجع نفسه، ص 11

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسياسة الخارجية.

السياسة الخارجية ماهي إلا مجموعة الاهداف السياسية التي تحدد كيفية التواصل ما بين البلدان وبشكل عام فهي كانت تسعى عبر سياستها الخارجية الى حماية مصالحها الوطنية والمتمثلة في حماية امنها الداخلي وازدهارها الاقتصادي.

وبهدف تحقيق هذه الاهداف أصبحت الدول تعتمد على التواصل والتفاعل مع الدول الأخرى معتمدة في ذلك على صيغ دبلوماسية والتي يقوم رئيس هذا ابلد أو رئيس الوزراء بتحديدھا.

كما نجد أن موضوع السياسة الخارجية قد خضع للدراسة والتحليل منذ عدة قرون وإلى يومنا هذا عبر نظريات مختلفة والتي ساهمت في توصل الباحثون إلى فهمه وتمثل المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية بالإضافة إلى مدارس أخرى مرتبطة بالماركسية والراдикаلية ونظريات ما بعد الحداثة وغيرها والتي لها تأثير على سلوك الدول.

كما انه يوجد ترابط وصلة ما بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية اي ان هذه الأخيرة هي العملية التي تتفاعل فيها السياسة الخارجية وان العلاقات الدولية هي نتيجة عن السياسات الخارجية التي تسلكها الوحدات الدولية اتجاه وحدات دولية أخرى، وبالتالي فان السياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن ما نسميه بنظرية العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظريات المثالية Idéalisme

نشأت بعد الحرب العالمية الاولى بدافع الرغبة في تبسيط السياسة الدولية وذلك من 1914 الى 1947 ويمثل التيار المثالي الحقل الأكاديمي في دراسة القانون الدولي والمنظمات

الدولية بغية القضاء على النزاعات الدولية وخدمة أهداف السلم والعمل على إخضاع الدول لقواعد القانون الدولي.¹

فهناك من يعرفها بأنها جاءت لتبسيط سياسة الدولة وجعلها في متناول الناس، فهي ترى أن هناك انسجام في المصالح بين الأفراد وبين المجتمع الكوني مع إمكانية إقامة حكومة عالمية أي أنه هناك توافق بين المصالح العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية فهو بذلك يدعم المصلحة الجماعية.²

كما نجد أن المثالية نشأت بتغذية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة واتسمت بالفردية، باعتبار أن الضمير الانساني هو سيد القضايا الاخلاقية، بحيث يلجا المثاليون Les idélistes في دراسة العلاقات الدولية الى التأكيد على مكانة العقل والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدوات لمنع الحروب والصراعات.³

و من أبرز مفكري النظرية المثالية نجد المفكر البريطاني " جيرمي بنتهام " « Jeremy Bentham » الذي أمن بوجود مقاييس أخلاقية مطلقة و كذلك " جيمس ميل " « James Mill » الذي شدد على أهمية الرأي العام و ضرورة الاعتماد على العقلانية في الحكم على القضايا. بالإضافة الى الرئيس الأمريكي الأسبق في القرن العشرين " ودرو ويلسون " « Woodrow Wilson » من عام 1913 الى 1921 صاحب اقتراح إنشاء عصبة الأمم و "ألفريد زيمرن" « Alfred Zimren » صاحب كتاب

« The league of nations and the rule of law » الصادر في 1936 ويستمد هؤلاء رؤيتهم للعلاقات الدولية من كل ما له صلة بوضع الضوابط والمعايير الاخلاقية التي تدعو الى إحداث التعاون بدل الصراع⁴ فالمثاليون يرفضون مجموعة من المبادئ السائدة في العلاقات الدولية كمبدأ توازن القوى و مبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية، في مقابل تأييدهم فكرة التنسيق الطبيعي بين المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي والتركيز

1 - عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006) ص 178.

2 - مصباح عامر، مرجع نفسه، ص 38.

3 - محمد المهدي

4 - محمد المهدي، المكان نفسه

على دور العقل في إدارة الشؤون العالمية و يعتبر المثالي أن وجود مصالح مشتركة و متبادلة بين الدول يؤدي الى التضامن فيما بين هذه الدول في إطار علاقات تعاونية فحسب انصار هذه المدرسة المجتمع الدولي هو مجتمع منظم.¹

ينطلق المثالي من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الافراد سواء في المجتمع الداخلي أو بين الدول فقد شكلت النظرية المثالية متغير قانونيا ذو صبغة أخلاقية كان هدفه الاساسي هو العمل على بناء عالم بدون نزاعات.²

كما يرى أنصار هذه المدرسة أن المجتمع الدولي يفترض فيه أن يكون منظما خاصة بعد انتقال الإنسان الى طور الاستقرار فنجد أن هناك تيارين في المنهج المثالي يدافعان عن فكرة النظام حيث يدعو الأول الى فكرة سيادة الدول من خلال مجتمع لدولة مستقلة ذات سيادة متطابقة تخضع للقانون الدولي، وأما التيار الثاني فهو يؤكد على ضرورة التوفر على مجتمع أممي.³

كما ان النظرية المثالية تقوم على ثلاثة معايير رئيسية هي الأولى: تتعلق بالأخلاقية Moralisme و التفاؤلية Optimisme و الدولية او الاتجاه نحو العالمية Internationalisme فالتعامل و حل القضايا الدولية يحتم بالضرورة التعامل معها ب : نجاح القضايا الدولية لا يتم إلا في إطار دولي أي أن التعامل مع القضايا الدولية يتم فقط في إطار بينية دولية تقوم على الاخلاقيات الدولية.

- إن الاسلوب الذي يحافظ على الامن والسلم الدوليين يتم من خلال تطبيق الأساليب القضائية على كل المنازعات الدولية سلميا
- اما الاسلوب الثالث يتم من خلال نزع السلاح وذلك لتدعيم قضية الامن والسلم ومنه تتمثل اساسيات المثالي في:

¹ - جيمس دورثي، مرجع سابق، ص ص 10، 11

² - محمد مكليف، المدرسة الميثالية، على الموقع: rachelcenter.pslnews.php?action:view&id:10881 يوم 09.07.2017، على الساعة 12h41.

³ - عبد الحكيم سليمان وادي، ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية، على الموقع: rachelcenter.pslnews.php?action:view&id:4437 يوم 10.07.2017 على الساعة 13h22

- أولوية الاخلاق في العلاقات الفردية والدولية.
- العمل على تطبيق المصالح الجماعية والفردية.
- تفعيل القانون الدولي واعطاء الاولوية للمنظمات الدولية.
- نبذ الحروب كأداة في السياسة الخارجية.¹

المطلب الثاني: النظرية الواقعية Théorie réaliste

نشأت المدرسة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت كرد فعل على تيار المدرسة المثالية فجاءت لدراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة فيها، كما جاءت لتحل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتحدد سياسة القوة والحرب، فهي كنظرية سياسية كانت تهدف الى إلى دراسة متغير القوة puissance variable لفهم سلوكيات الدول وعلاقاتها بعيدا عن الاخلاق Ethique.²

يعتبر هانس مورغانثو « Hans Morgen Thau » اب المدرسة الواقعية، فهو من المنتمين إلى المدرسة الواقعية من النصف الاول من القرن العشرين، كما ترجع جذور الواقعية أيضا الى تاريخ توسيديس « Tucydides » لليونان القديمة و حرب البيلوبونيربات بين اثينا و اسبارطة (404 – 431 ما قبل الميلاد) وكتب kautilya, وزيرالإمبراطورية « Mourya » في الهند، كما تستمد أفكارها وبصفة خاصة من الفلاسفة الإيطاليين (1588-1679), وأكد هؤلاء في بحوثهم في كتاب الامير « the prince » لنيكولي ميكافيلي Machiavelli « Nicola على تولي الحاجات القائمة على المصالح والحذر و الإحتراس و القوة و المنفعة فوق كل الإعتبارات الاخرى مثل الأخلاقيات³ فهي ترفض الربط بين الجانب الأخلاقي لأي شعب و بين القوانين الخلقية التي تسود العالم فهي ترى ان النزاعات المثالية في التحليل تذهب وراء معاني و أهداف وهمية لا وجود لها في امر الواقع كما يعتبر كل من

¹ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 46.

² - محمد المهدي، العلاقات الدولية على الرابط: bohothe.blogspot.com/2008.11/2008.11/blog.post.677.html في يوم 03.07.2017 على الساعة 14h55

³ - دورني جيمس، مرجع سابق، ص ص 62، 61

كينت تومسون « Kenneth Thompson » و ريمون ارون « Raymond Aaron » من بين أبرز رواد الواقعية الى جانب كل من هانس مورغانثو « Hans Morgenthau » وتوسيديس « Tucydides »¹.

تعرف النظرية الواقعية بأنها التقليد النظري السائد طوال الحرب الباردة وهي تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من اجل النفوذ بين الدول لا تعنيها سوى مصالحها، فهناك من يرى أن الواقعية هي النظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقة قوة وان الأحداث التي تدل على ذلك هي ظواهر هذه العلاقات وأن الرغبة في السيطرة هي السمة المميزة للعلاقات الدولية.

ويعرفها المعجم الحديث للتحليل السياسي للنظرية الواقعية بأنها الرأي القائل أن السياسة تتناول القوة power والسعي لتحقيق المصلحة.

وكتعريف إجرائي للواقعية فإنها تحلل العلاقات الدولية من منظور المصالح الوطنية للدول، فهي تسعى من أجل الحصول على القوة وزيادتها، فمنه فالواقعية كانت تشير الى اهمية القوة في العلاقات الدولية حيث تعتبر القوة بأنها المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية².

وفي مجال الحديث عن القوة power يذهب نيور قائلا: أن سعي الإنسان لإغتصاب عرش الله يحتم عليه أن يخضع حياة الآخرين لإرادته وهكذا يقدم على ظلم حياة الآخرين وأن القوة القومية ليست إلا إنعكاسا لإرادة الأفراد في تحقيق القوة³.

ويرى نيرو « Nero » «أن الطبيعة البشرية شريرة وأن الإنسان ملطخ بالذنوب و أن الأفراد يتصارعون من أجل الحصول على القوة و الحفاظ على زيادتها و ان العمل على تحقيق المبادئ الأخلاقية أمر غير منسجم مع العمل على تحقيق أهداف محددة بشكل رئيسي للسياسة الخارجية فحسب نظرة الواقعين للإنسان فهو عنيد و ميل للعنف بطبعه، فالواقعيون les

1 - مقلد اسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 22
2 - جوزيف ناي الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظريات والتاريخ (ترجمة احمد امين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، شارع كورنيش النيل، جاردن سيتي، القاهرة) ص 177.
3 - دورني جيمس، مرجع سابق، ص 61، 62.

réalistes ينظرون إلى الشخص كأنه لا اخلاقي لكون أن السياسة الخارجية لدى الواقعي ليست وظيفة اخلاق.¹

فحسب فردريك شورمان «Friedrich Shurman» القوة هي المحدد الرئيسي للسلوك الدولي فهو يقول بانه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام ان تسعى لضمان أمنها بالاعتماد على قوتها الذاتية، كما يرى أيضا سيكمان «Spykman» «أن الدول تبغي لأنها إما قوية أو هناك دول تضمن حمايتها فهو يرى أنه و لكي تضمن الدولة بقاؤها عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها و هو ما يدفع الدول على التأكيد على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية.²

فالقوة عبارة عن وسيلة لتحقيق النفوذ فهي مزيج من المصادر التي تستعملها الدولة ضمن جهودها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وتنقسم القوة الى قسمين القوة الكامنة potential power تشمل القدرات الوطنية للدولة والقوة الفعلية Effective power تمثل القوة المستخدمة الناتجة عن عملية تحويل القوة الأولى.³

فالواقعية Realism تبنى على أسس دراستها للعلاقات الدولية من منظور القوة، فهي تنظر إليها على أنها علاقة قوة و ترفض بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات و أن الدافع الغريزي الذي يحرك الانسان هو الصراع على القوة من أجل البقاء و إثبات الذات و لهذا يميلون الى تبني سياسة القوة Politics power و التي لا تعير أي اهتمام للاعتبارات الأخلاقية لدى صياغة الأجندة السياسية الخارجية لكون أن الأمر يتعلق بالصراع من أجل البقاء فالاعتماد على الذات Self-help يعتبر السبيل الوحيد لضمان استمرارية الدولة، فمنه نجد أن أهداف السياسة الدولية عند الواقعيين تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الدولة التي تميل في علاقاتها الدولية إلى الاحتفاظ بالقوة.
- الدولة التي تهدف في علاقاتها الدولية إلى اكتساب المزيد من القوة.

¹ - مي حسين عبد المنصف، النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، على الرابط:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:355333 في يوم 03.07.2017 على الساعة 14h45

² - مي حسين عبد المنصف، مرجع نفسه.

³ - زهير بوعمامة، امن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، منشورات زين، بيروت، ط1، 2011، ص 56.

- الدولة التي تستند في علاقاتها الدولية الى عرض ما تملك من قوة.¹
وبالإضافة الى تحقيق القوة نجد ايضا المصلحة الوطنية والتي تعتبر من بين الاهداف الاساسية التي تسعى اليها الدول فحسب الواقعين تتحدد المصلحة الوطنية من خلال ثلاثة مستويات اساسية هي:

1. قد تحدد المصلحة الوطنية في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم في الدولة.

2. قد تتحدد المصلحة الوطنية في إطار بعض التفضيلات التي تبديها بعض قطاعات الراي داخل الدولة كجماعة المصالح والناخبين، كما انها قد تحدد في إطار القرارات التي تتخذها الاجهزة الرسمية المسؤولة عن تحديد قيم معينة تلزم المجتمع ككل، بحيث قام توماس روبنسن « Thomas Robinson » بتصنيف المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية عبر معايير مختلفة منها:

أ. المصلحة الأولية والتي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة وحماية أمنها ضد الاعتداءات الخارجية.

ب. المصالح الثانوية والتي تتمثل في حماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم.²

وتشمل الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية في ان:

- العلاقات الدولية تتميز بالفوضى والصراع.
- ان الهدف الأساسي للدولة هو سعيها الى تحقيق اقصى ما يمكن لها من الامن.
- الدولة تعتبر كفاعل مركزي في العلاقات الدولية، فالدولة في نظر الواقعين تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة وليس كأطراف مجزأة.
- نظام الثنائية القطبية أكثر استقرار من نظام التعددية القطبية وعلى هذا تعتبر النظرية الواقعية من بين اهم المدارس التي استطاعت اعطاء تفسيراً لموضوع السياسة

¹ - جيمس دورني، مرجع سابق، ص ص 96،97

² - زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 51

الخارجية وذلك من خلال اعتمادها على مفهومي القوة والمصلحة الوطنية والتي تعتبر العامل الأساسي في دخول الدول في علاقات مع بعضها البعض.¹

المبحث الثالث: السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

1. محددات السياسة الخارجية.

إن دراسة السياسة الخارجية يتطلب منا دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة خاصة في حالة إذا يواجه المسؤولين موقف معين مفاجئ كظهور أزمة دولية تتطلب اختيار بديل من البدائل المتاحة بهدف تحقيق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر من الخسائر.

وتعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار والذي يؤثر فيها، كما يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة والتي تؤثر بشكل أو باخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع امام مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.²

المطلب الأول: المحددات الداخلية:

وهي المحددات التي تقع داخل إطار اقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والتي من خلالها يمكن للدولة ان ترسم وتحدد اهداف وتوجهات سياستها الخارجية وتتمثل هذه المحددات في:

1. **المحدد الجغرافي:** ويشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، فالموقع الجغرافي يحدد مدى

¹ - اكرام بركان، اهم مبادئ ومفاهيم النظرية الواقعية " القوى، المصلحة، ميزان القوى "

² محمد السيد سالي، مرجع سابق، ص 135.

أهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية ويمكنها من لعب دور اقليمي أو حتى دولي كما يمكنه ان يساهم في بناء قوة الدولة¹.

2. **المحدد البشري:** يمكن للعامل البشري ان يكون عامل قوة من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية اثناء السلم او الحرب، كما يلعب دور في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة او خارجها².

ويكون عامل ضعف عندما يشكل الانفجار عبئاً على الدولة ويعطل من مسار التنمية الاقتصادية خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر من معدل النمو الاقتصادي، مما يحتم على الدولة الإعتدال على المديونية الخارجية مما يجعلها في ارتباطات دولية تؤثر على سياستها الخارجية.

كما نجد كل من الصين والهند لم تؤثرا على المستوى الدولي من خلال سياستهما الخارجية رغم كونهما تعتبران من بين أكبر دول العالم من حيث الكثافة السكانية³ كما انه لا يمكن إخفاء امكانية أن تصبح الدولة التي لها عدد ضخم من السكان مهياة لأن تصبح من بين أقوى دول العالم خاصة من الناحية العسكرية عكس الدول التي لها نسبة سكانية قليلة⁴.

3. **المحدد الشخصي:** ويعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول فالعامل القيادي يلعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث بحيث أن الرئيس فهذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار باعتبار ان كل القرارات الصادرة عن الدولة هي من شخص او مجموعة اشخاص ولهذا يجب ان يكون لديهم التأثير الكبير في تحديد السياسة الخارجية، فالسمات الشخصية هي مجموعة من الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي⁵.

فهناك اشخاص يميلون الى سلوكيات القوة والمخاطرة كونهم حرموا منها في الطفولة كهتلر.

¹ محمد السيد سالي، مرجع نفسه، ص 136.

² عربي لادمي محمد، مرجع سابق،

³ ميلود العطري، مرجع سابق

⁴ اميمة جعفر عمر، السياسة الخارجية الامريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، دراسة حالة: التدخل الامريكي في افغانستان (بحث تكميلي لنيل

درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005) ص 16.

⁵ عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

وهناك اشخاص يكيلون الى الإنجازات لكسب شخصية كاريزمية وهذا لتقوية مواقفهم في النظام وزيادة شعبيتهم¹.

4. المحدد السياسي: و يتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة و الذي يلعب دورا مؤثر في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، فهي نظم تتسم بالتعددية و ارتفاع نسبة المشاركة السياسية فيها، أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية و لكن ما يلاحظ في الواقع ان الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة و تتنافس على مجالات مختلفة لتحقيق نفوذها، و تعتمد لتحقيق ذلك على القوة و العنف مبررة ذلك بنشر الديمقراطية و حماية حقوق الانسان ، كما أن الاستقرار السياسي يلعب أيضا دورا في تبلور السياسة الخارجية للدولة و يعطي لها صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الاخرى عليها و لا يبقيا منعزلة و منبوذة من طرف الدول الاخرى².

بالإضافة الى طبيعة النظام السياسي للدولة وتأثيره في السياسة الخارجية نجد ايضا تأثير: أ. النظام الداخل للدولة على السياسة الخارجية من خلال طبيعة النظام الدستوري و دور جماعات الضغط والتنظيمات الحزبية ومختلف الاجهزة التي يمكن لها ان تؤثر في استقرار الحكم فيها مما يؤدي الى استحالت امتلاك الدولة لسياسة خارجية ذات قوة ونفوذ.

ب. السيادة والتي تعني حق الدولة في ان لا تقبل أي سلطة عليا فوق سلطتها في الحياة الدولية وان تكون هي المقرر في ادارة شؤونها سواء داخليا بحيث لا تتازعها اي سلطة داخل حدودها او خارجيا من خلال عدم تبعية الدولة لأي دولة اخرى او سلطة اجنبية بحيث تتمتع بالحرية الكاملة في مواجهة بقية دولة العالم³.

5. المحدد العسكري: يعتبر المحدد العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والاداة الفاعلة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وقيادة عسكرية ذات كفاءة عالية مع إمتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على

¹. ميلود العطري، مرجع سابق.

². عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

³. أميمة جعفر عمر، مرجع سابق، ص 17، 19.

مختلف الأسلحة لذكية والمدمرة، مما يعطي لها الوزن والهيبة ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق التهريب أو شن الحروب¹.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

يعتبر النسق الدولي أو الاقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة، فاذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات و محاور سياسية و عسكرية، فان ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى الى الدخول في بعض التحالفات لحماية امنهم القومي بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، او الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول، كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياستها الخارجية و فرضها على أرض الواقع و إرغام الدول الاخرى على تقبلها².

وتشمل المحددات الخارجية عموما العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة لاعتبار ان المحيط الخارجي لأي دولة يتألف اساسا من الجانب المادي والجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات³.

كما ذهب كل من الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة على ان سلوك الدول محدد من طرف النظام الدولي، فالدول عليها الاستجابة لمسارات الاحداث و التطورات على المستوى الدولي من اجل تامين و ضمان بقائها فبنية النظام الدولي لها تأثير في توجيه السياسة الخارجية للدول و هو ما يدفع بعضها الى تبني نمط معين من السياسة الخارجية فاذا ما نظرنا الى طبيعة التحالفات و توزيع السائد للقوة و انماط العلاقات و طبيعة الاوضاع في النظام الاقليمي

¹. اميمة جعفر عمر، مرجع سابق.

². عربي لادمي محمد، مرجع نفسه.

³. زلاقي حبيبة، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الايرانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009-2010) ص 15.

بالإضافة الى الموقع الجيوستراتيجي و موقع الدولة العام في العلاقات الدولية نجد ان لديها تأثير على السلوك الخارجي للدولة فهي التي تحدد شكل و طبيعة السياسة الخارجية للدولة.

كما يتأثر السلوك الخارجي لأي دولة وفي لحظة معينة بسلوك الوحدات الاخرى اتجاهها، وهذه السلوكيات يمكن ان تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني ومنه يصبح السلوك الخارجي للدولة "أ" اتجاه الدولة "ب" نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة "أ" من الدولة "ب" «في المرحلة السابقة»¹.

وبصفة عامة تتمثل المحددات الخارجية في:

أ. **التكتلات الدولية:** او النسق الدولي و الذي يقصد به مجموعة الوحدات الدولية المرتبطة نمطيا من خلال عملية التفاعل و الذي يتضمن اربع ابعاد و هي: الوحدات الدولية، المؤسسات الدولية و العمليات السياسية و التي تؤثر على سياسة الوحدات الكائنة في النسق الدولي، اي ان ظهور وحدات جديد غير تقليدية يعقد مشكلات الاتصال السياسي الدولي للوحدات الصغيرة، بينما يؤدي ظهور وحدات تقليدية كالشركات متعددة الجنسيات الى تعقيد عملية السياسة الخارجية بالنسبة للكثير من الدول، كما تعتبر الاحلاف الدولية احدى القوى الضاغطة الرئيسية على سياسات الدول فهي لا تؤثر فقط على درجة استقرار النسق الدولي و لكنها تؤثر ايضا على سياسات الدول المتوسطة و الصغيرة فيه².

كما تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسات الخارجية للوحدات الدولية وفي عناصر الاتفاق بين الاعضاء في التنظيم، اما العمليات السياسية فهي تمثل الجانب الحركي للنسق الدولي التي تعبر عن حركات الوحدات الدولية والتي يؤدي تفاعلها الى انشاء مجموعة من العمليات شبه المستقلة والتي بدورها تصبح عنصرا ضاغطا على حركات الوحدات الدولية³.

¹. زلاقي حسبيبة، مرجع نفسه، ص 16.

². قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في اسيا الوسطى و القوقاز، اصدارات أي، كتب، لندن، ط1، 2016، ص 37.

³. قاسم دحمان، المكان نفسه.

ب. المنظمات الدولية:

والتي تعتبر كأداة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية فالدول تلجأ الى الامم المتحدة لتبرير مطالبها او لاستقطاب الدول الاخرى الى جانبها، كما يمكن لهذا الدور ان لا ينحصر فقط في السياسة الخارجية على عملية تسوية المنازعات الدولية، لكنه قد يمتد الى ان يكون اداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي¹.

ت. الشركات متعددة الجنسيات:

ادت كثرة و ضخامة الموارد التي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات جعلها تلعب دور مهم و مركزيا في توجيه السياسات الدولية، فانه بفضل مواردها الهائلة تستطيع الشركات المتعددة الجنسية ان تحصل على تأييد انشطتها الخارجية من طرف حكومتها، و على هذا الاساس يرى الكتاب الماركسيون الجدد ان هذه الشركات تختفي خلف حكوماتها من اجل حماية انشطتها سواء داخليا او خارجيا و بهذا فانهم يرون السياسة الخارجية هي عبارة عن مجهود تقوم به الحكومات لحماية و دعم المصالح الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسية².

وبالإضافة الى العوامل السابقة ذكرها والمؤثرة في تحديد السياسة الخارجية هناك ايضا كل من:

1. المسافة الدولية: ويقصد بها التشابه والتعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث والوحدات الدولية الاخرى.
2. التفاعلات الدولية: حيث تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الاخرى وتشمل التسابق نحو التسلح والتبعية الاقتصادية وسياسة الاستقطاب.
3. الموقف الدولي: ويقصد به الحافز المباشر الناشئ من البيئة الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين في تعامله معه³.
4. ونلاحظ من هنا ان محددات البيئة الخارجية تتمثل اساسا في بنية النسق الدولي والحافز والسلوكيات والتفاعلات الناشئة على المستوى الدولي.

¹. قاسم دحمان، نفس المرجع، ص 38.

². قاسم دحمان، نفس المرجع، ص 39.

³. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 120.

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية:

يختلف العلماء والباحثون في تحديد مستويات توجهات السياسة الخارجية وذلك راجع الى الاختلاف المتباين في وجهات نظر الباحثين انطلاقاً من ادراكهم لمكانه وقدرات الدولة، وكذلك اختلاف وتعدد حجم وطبيعة انشطتها الا انهم يتفقون على ضرورة تكامل وتفاعل هذه المستويات والمتمثلة في:

- **التوجيه العالمي:** وهو المستوى الذي تعبر فيه اهداف السياسة الخارجية عن تفضيلاتها ومبادئها العالمية التي تبنيها الوحدة الدولية وتتطلع الى بلوغها لتحسين مكانتها العالمية وذلك للتأثير في النسق الدولي او الوحدات الدولية المماثلة.¹
- كما توجه الدولة ايضا في التوجه العالمي لسياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج اقليمها فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى بلدان العالم، كما انها تشمل اقاليم مختلفة ومن امثلة عن الدول التي لديها هذا التوجه نجد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي فهي توجه سياساتها الخارجية تجاه مناطق عدة في العالم، كما نجد ان صانع السياسة الخارجية لا يتأثر بالمتغيرات الاقليمية، فاهتماماته تكون موزعة على شتى مناطق العالم والتي من خلالها يقوم بصياغة سياسته الخارجية تجاه كل اقاليم العالم.²

- **التوجه الاقليمي:** وهو عبارة عن التوجهات الإقليمية تتطلع الوحدة الدولية لتنفيذها وجني مصالحها و هو مستوى اضيق و حيز و ذو اهمية حيوية للدولة لحماية كيانها الاقليمي من اي تهديد او استغلال خارجي فهناك سياسات خارجية موجهة اساسا الى الاقليم الذي توجد فيه الوحدة الدولية فصانع السياسة الخارجية الاقليمية يهتم اساسا بالوحدات الدولية الكائنة في اقليمه فهو لا يهتم بالتطورات العالمية بصفة عامة و لكنه يهتم فقط بالتطورات العالمية التي تؤثر فيه او على اقليمه، و من الامثلة عن الدول التي لديها هذا التوجه نجد مصر التي يتمثل مجالها الرئيسي في الشرق الأوسط.³

1 - فاطمة الصمادي، توجهات السياسة الخارجية الايرانية عقب الاتفاق النووي نقلا عن الموقع:

studies.aljazeera.net/an/reports/2017/05/170514035911998.html تم الاطلاع عليه يوم 07.06.2017 على الساعة 13h25

2 - محمد السيد سالييم، مرجع سابق، ص.37.

3 - محمد السيد سالييم، مرجع سابق، ص.37، ص.38.

كما ان التوجه الاقليمي في السياسة الخارجية لأي دولة يكون وفق مجالها الجغرافي فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الاقليمي، في حين ان القضايا التي تكون بعيدة عن اقليمها فلا تعطي لها اي اهمية.

ويصاحب هذا التوجه الدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها كزعيم اقليمي في المنطقة والذي تقوم به الدول التي تمتلك امكانيات كبيرة ومتنوعة مما يجعلها قوة اقليمية ذات مسؤوليات تلعب دور النشيط على الصعيد الاقليمي.¹

بالإضافة الى هذين التوجهين العالمي والاقليمي هناك توجهات اخرى في السياسة الخارجية لأي دولة وتتمثل هذه التوجهات في:

1. التوجه نحو العزلة الخارجية:

اي التوجه القائم على اتباع نهج انعزالي في علاقة الدولة مع غيرها من الدول و هذا التوجه يعكس مستوى الانغماس في أنشطة النظام السياسي الدولي فنجد الدولة غير مكترثة للقضايا والمشكلات التي تستأثر اهتمامات المجتمع الدولي خاصة تلك الأنشطة التي لا يترتب عليها تهميش او تقليص دور الدولة فيها كإحداث العلاقات و التفاعلات فهذه الدرجة المتدنية من مستوى حضور الدولة الدبلوماسي و الاقتصادي قد يجعل من علاقاتها مع مختلف وحدات النظام السياسي الدولي متواضعة , برغم من ان الدول التي تنتهج هذا الاسلوب عادة ما تكون دول ذات اكتفاء ذاتي خاصة في المجال الاقتصادي فهي تسعى فقط الى الوقاية من الاخطار الخارجية و يجنيها التورط في مشكلات و صراعات دولية.²

2. توجه عدم الانحياز في السياسة الخارجية:

اي التوجه القائم على تجنب التورط في صراعات القوى المتورطة فيها على الساحة الدولية على نحو ما كان يحدث ابان الحرب الباردة، كما ان الدول التي تختار هذا التوجه يكون بإرادتها الكاملة، دون ان يكون هناك الزام قانوني لها، مما يضمن لها الحصول على مزايا اقتصادية مختلفة من خلال تخفيف الشروط و القيود السياسية مع المحافظة على سلامة اقليم

1 - عربي لادمي محمّد، مرجع نفسه

2 - إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، (الجزيرة، المكتبة الأكاديمية، ط1، 2013). ص.ص.85-86

الدولة و سيادتها الا ان هذا المفهوم قد تغير و اصبحت يؤخذ بعد اخر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي بحث أصبح يعني وقبل كل شيء احتفاظ الدولة بقدرتها على التكيف المستمر مع متغيرات الظروف دون اي تحيز مسبق ينال من حريتها في قبول ما يلائمها او رفض ما لا يلائمها من مواقف وسياسات وقرارات.¹

3. التوجه نحو التحالف الخارجي

اي التوجه القائم على انحياز الدولة في علاقاتها الخارجية الى جانب حلف دولي معين او تكتل دولي معين لا اعتبارات و حسابات تقدرها و تقنع بها لنفسها و تجعلها تقبل بما قد يترتب عن انضمامها اليه من مخاطر في مقابل ما سوف يؤول اليها من مزايا وايجابيات و أي ما كان عليه الامر فإن لسياسات و استراتيجيات التحالف الخارجي علاقة وثيقة بالاحتياجات المحلية للدولة التي تأخذ بخيار التحالف كنهج لسياساتها الخارجية سواء كانت الاحتياجات امنية او سياسية او اقتصادية و لكن و رغم كل شيء يبق ادراك الدولة لحجم التهديدات الخارجية التي تواجهها يعتبر العامل الرئيسي في توجه الدولة نحو التحالف و ما يؤكد على ذلك هو كثرة التحالفات ما بين الدول سواء عسكريا او دبلوماسيا رغم المسافات الشاسعة التي تفصل بينهما و كدليل على ذلك هي اتفاقيات المساعدات العسكرية الموقعة بين الولايات المتحدة و لكثير من دول العالم.²

¹ - إسماعيل صبري مقلد، مرجع نفسه ص.ص. 87.88.

² - إسماعيل صبري مقلد، مرجع نفسه ص.ص. 89.90.

خلاصة الفصل الاول

يتضح من خلال دراستنا لموضوع السياسة الخارجية أن إعطاء هذا الاخير لمفهومها المعين ليس بالأمر السهل و ذلك راجع الى اختلاف المفكرين في مرجعيتهم حول هذه الظاهرة فهناك اتجاه يرى ان الدولة هي الوحدة الاساسية المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية في حين نجد ان هناك اطراف اخرى تعطي اكثر اهمية للشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الاقليمية و الذين يعتبرون بانها ليست مقتصرة على الدول فقط، فقد يمكن ان تتفق او تختلف هذه المنظمات مع الدول التابعة لها، و منه فان السياسة الخارجية نجد بانها تخضع لمجموعة من العوامل و التي تتحكم في صياغتها:

اولا: السياسة الخارجية ما هي الى فعل او سلوك أو توجه تقوم به الدولة للتعبير عن توجهاتها أو سياستها سواء اقليميا او دوليا.

ثانيا: ان السياسة الخارجية تمشي وفق لأهداف معينة تسعى لتحقيقها.

ثالثا: ان السياسة الخارجية هي نهج عمل يتبعه الأطراف او الممثلون الرسميون وفق الأهداف المحددة سابقا.

الفصل الثاني

الساحل الإفريقي في أجندة السياسة
الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر

2001

تمهيد:

ان تحديد مفهوم السياسة الخارجية بالنسبة لدولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، بما تتميز به من فاعلية وتأثير في الساحة الدولية يمثل أمرا في غاية الصعوبة، خاصة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783 والتغيرات المستمرة التي عرفتتها سواء في نظرتها وتعاملها مع محيطها الدولي، باعتبارها دولة عظمى ذات قوة دولية فاعلة خاصة ما بعد الحرب الباردة، واتسامها بالشمولية في تعاملاتها الدولية و التي لا تقتصر على منطقة معينة بل تشمل كل العالم، وذلك بسبب قوتها من أن تؤثر على الأحداث الدولية أو تهديد أمنها الداخلي و استقرارها خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

فالاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا يعود الى عوامل داخلية تتعلق بمصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية في المنطقة، فهذه المنطقة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية مهمة جدا على مستوى الساحة الدولية لتمييزها بموقع استراتيجي وثروات باطنية هامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترى أن الساحل يعتبر منبع التهديدات الأمنية وأهم هذه التهديدات يتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة وتطوره بسبب هشاشة البني التحتية فيه. وعلى هذا اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية لتجسيد اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من الآليات والتي اتخذت طابعا أمنيا وعسكريا، خاصة وأن الوجود الإرهابي في المنطقة يعتبر المهدد الرئيسي للمصالح الأمريكية في المنطقة.

وفي الأخير نحاول في هذا الفصل التطرق الى:

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية في منطقة الساحل.

المبحث الثاني: ذكر أهم التهديدات الأمنية التي يتوفر عليها منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: التطرق الى أهم الأزمات التي تعرفها المنطقة.

المبحث الرابع: ذكر أهم آليات الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة.

الفصل الثاني: منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: جيواستراتيجية منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد المبحث:

لم يكن الساحل الإفريقي يثير اهتمام القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي غيرت رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للساحل الإفريقي، فقد كان لتأزم الوضع الأمني في المنطقة وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن القومي من بين أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالساحل الإفريقي واعتبارها أحد أهم المجالات الجيوسياسية في الأجندة الأمريكية

المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل الإفريقي

المقصود بكلمة " الساحل " الشاطئ أو المنطقة المحاذية للشاطئ وتقليديا كانت تعني هذه التسمية الحافة الجنوبية للصحراء.

أما مصطلح الساحل الإفريقي فهو مفهوم قد يتسع أو يضيق حسب طبيعة التعريف الذي قد تغطي عليه الاعتبارات الجغرافية والسياسية أو الحسابات الجيواقتصادية ، فمن الناحية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي (Sécurité et stabilité dans le sahel Africain)

فهي المنطقة الممتدة بين: جنوب السودان، موريتانيا، التشاد، النيجر، مالي، الجزائر، السنغال، نيجيريا، بوركينا فاسو وارييتيريا ومن الجانب السياسي وبالرجوع الى مجموعة الدول التي تضمها " اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف " والتي انشأت سنة 1971 فان دول الساحل الإفريقي هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، غينيا بيساو،

الرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من جنوب السودان، اثيوبيا، الصومال، وكينيا.¹

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من الازمات و المشاكل الاثنية التي تعرفها بعض الدول المنتمية اليه كالسودان، مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا بقوس الازمات و يرى الكثير من المحللين ان تسمية الساحل الافريقي فيه الكثير من الغموض، فهذا المصطلح فرض اعلاميا و سياسيا على المنطقة و التي كانت تسمى سابقا بدول جنوب الصحراء او منطقة جنوب الشمال الافريقي² و على هذا الاساس يقول البروفيسور " رابح لونييسي " ان تسمية الساحل مفروضة قهرا على وسائل الاعلام و ان هذه التسمية اي – الساحل – تاريخيا لم تكن موجودة فهو يرى ان هذه التسمية صنعتها المخابرات الفرنسية لان معنى الساحل مرتبط بالبحر و فرنسا لها رغبة في العودة الى المنطقة و فرض مشروعها السابق في فصل دول الشمال الافريقي على الصحراء عبر فرض القوانين الدولية للبحار على الصحراء و منه هيمنة الدول العظمى على ثروات منطقة الساحل و التي تزخر بالمعادن و النفط و الغاز و الطاقة الشمسية.³

بالإضافة الى بعض الدراسات التي ترجع اسم الساحل الى تسمية أطلقها المسلمون الفاتحون لإفريقيا و بقيت هذه التسمية ممتدة لعدة قرون وتأخذ هذه المنطقة البعد الجغرافي على مساحة تناهز ثلاثة ملايين كيلومتر مربع ونظرا لكون المنطقة جافة و صحراوية ومستوية ومعنى جيوسياسي اوسع يأخذ بعين الاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى مع اضافة دول الشمال الافريقي خاصة منها دول المغرب العربي.⁴

ان شساعة المجال الجغرافي للساحل الافريقي خلقت نوعا من الاختلافات حول اي من الدول هي المنتمية الى هذا المجال، بحيث يمتد من المحيط الاطلسي الى البحر الاحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا فهو يمتد على مساحة شاسعة في القارة

¹ - اسماء سعد الدين، ما هي دول الساحل الافريقي: على الموقع: <https://www.almsal.com/post/330585> يوم 23.05.2018 على الساعة 16h15.

² - محمد بوبوش، الامن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للصحافة والنشر، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ط2، 2017). ص. 16

³ - إبراهيم الهواري، "ماذا يحدث في الساحل الإفريقي"، على الرابط: <https://www.google.dz/amp/s/tsaidali.wordpress.com> يوم 23.05.2018 على الساعة 16h45.

⁴ - ...منطقة الساحل الافريقي في اطار التوازنات والصراعات الدولية، التنافس الفرنسي-الامريكي نموذجا، على الرابط: <https://www.google.dz/amp/s/tsaidali.wordpress.com> يوم 23.05.2018 ساعة 16h45.

الإفريقية وهو ما ساهم في عدم اعطاء تعريف موحد حول الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي أو تحديد مجموعة الدول المنتمية إليه.¹

فالساحل الإفريقي يشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً شاملاً دول جنوب السودان، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا والسنغال وكثيراً ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوباً.

كما يقصد به المنطقة المحاذية للصحراء الإفريقية حيث يقع بين شمال إفريقيا (المغرب العربي) وإفريقيا جنوب الصحراء المعروفة بإفريقيا السوداء أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان.²

وتتمثل أهم دول الساحل الإفريقي في كل من السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، جنوب الجزائر، النيجر، نيجيريا، تشاد، جنوب السودان، إريتريا.³

الشكل 01: موقع دول الساحل الإفريقي ضمن القارة الإفريقية



المصدر: <http://www.africacenter.org>

¹ - محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 17

² - جميلة علاء، استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، ص 2

³ - عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي على الرابط: arabaffaironline.org/article?p:182. يوم 07.07.2018 على الساعة 18h25.

جغرافيا:

هي منطقة تمتد حوالي 5400 كلم² من المحيط الاطلسي غربا الى البحر الاحمر شرقا، ومن الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى الى منطقة الغابات الافريقية بحيث يغطي مساحة قدرها حوالي 3053200 كلم² وهي منطقة تتميز ب:¹

أ. التضاريس:

يتميز الساحل الافريقي بتضاريس وعرة ما بين 200 و400 متر² في الارتفاع، تتخللها عدة هضاب وسلاسل جبلية ذات ارتفاع كبرى والتي يتم تصنيفها بالمناطق الايكولوجية المنفصلة، لوجود الاختلاف بينها وبين المناطق المحيطة بها، والتي هي مناطق منخفضة في نوعية النباتات والحيوانات الموجودة في كليهما، بالإضافة الى الاختلاف الموجودة في معدل هطول الامطار سنويا من حوالي 100 ملم الى 200 ملم في الجزء الشمالي وحوالي 600 ملم في الجزء الجنوبي وذلك حسب الارتفاع والتي من دونها تكون الزراعة والرعي مستحيلة.²

ب. المناخ:

منطقة الساحل تتميز بالمناخ الاستوائي و مناخ السهوب الساخنة حسب تصنيف " كوين للمناخ bsh".

و عادة ما يكون المناخ ساخن و مشمس و جاف، بالإضافة الى كون المنطقة تشهد بشكل رئيسي لنزول كميات قليلة من الامطار سنويا، فهي منطقة يكون موسم الامطار فيها قليل و الذي يكون بالأمر غير منتظم و يختلف من موسم لآخر، و عادة ما تعرف المنطقة نزول الامطار في شهر او شهرين فقط و تبقى الشهور الاخرى جافة كليا، و نلاحظ ان معدل هطول الامطار سنويا في الساحل يمكن ادراجه في تقسيمات على النحو التالي: مناخ الصحراء، هطول الامطار فيها سنويا بين حوالي 100 و 200 ملم كالخرطوم بالسودان، المناخ الساحلي

¹ - عائد عميرة، منطقة الساحل الافريقي، ساحة صراع بين الجزائر وفرنسا على الرابط: <http://www.roorpost.org/contnt/18953> في يوم 20.03.2018 على الساعة 13h00.

² - مرجع نفسه.

الصارم: متوسط هطول الأمطار فيه سنويا ما بين حوالي 200 و 400 ملم مثل كيف بموريتانيا، المناخ الساحلي السوداني: متوسط هطول الامطار فيه سنويا 400 و 600 ملم مثل نيامي بالنيجر.¹

واما من حيث شدة الحرارة فان منطقة الساحل تتميز بانها منطقة يبلغ فيها متوسط درجة الحرارة المرتفعة ما بين 36 و 42 درجة مئوية، اما في فترة البرد يبلغ متوسط الحرارة ما بين 25 و 31 درجة مئوية، ومنه فان منطقة الساحل الافريقي تعرف بخصائص جغرافيا تتمثل في أربع عناصر وهي المجاعة، الجفاف، التصحر وارتفاع درجة الحرارة وكلها عناصر لها تداعياتها وانعكاساتها على الالوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الانسانية التي تواجهها المنطقة.²

المطلب الثاني: الالهمية الاستراتيجية والجغرافية لمنطقة الساحل الافريقي

تتميز منطقة الساحل الافريقي بكونها من بين المناطق في العالم التي تكتسي الالهمية كبيرة و ما ساعدها على ذلك هو موقعها الالهام الذي يربط شمال افريقيا و وسطها كما يمثل شريط تجاري هام في القارة الافريقية مرورا من البحر الالحر الى المحيط الالطلسي، و هذا بجانب ما تتوفر عليه من ثروات طبيعية و معدنية، بحيث توجد بالمنطقة ثروة طبيعية هائلة مثل الالأماس و النحاس و اليورانيوم و الكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة و الضخمة بالإضافة الى توفرها على الذهب و الحديد و الزنك و الرخام، بإلقاء نظرة على الالهام المخزونات الموجودة في المنطقة نجد مثلا ان احتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر بـ : 100 مليون ط ، مع وجود احتياطي عالي الجودة من النحاس يقدر بـ 27.3 مليون طن اما احتياطي اليورانيوم في النيجر فيقدر بـ 280 الف طن.³

كما تتمتع منطقة الساحل الافريقي بثروة مائية كبيرة، بحيث توجد فيها انهار كبرى على مستوى القارة فمثلا نهر النيجر هو ثالث انهار افريقيا بعد النيل والكونغو إذا يبلغ طوله نحو

¹ - اسماء سعد الدين، مرجع سابق.

² - المكان نفسه.

³ - المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط: democraticac.de/?p=2448. Democratic Arabic Centre fo Sstrategie.politica&Economie Studies. 15.12.201 يوم

4160 كم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم² وكذا نهر السنغال 6 كلم من حيث الطول و 5 مليون كلم² من حيث المساحة وهو الامر الذي يمكن ان يعود بالسلب على المنطقة فتصبح محل صراعات الدول الكبرى عليها بسبب ازمة المياه التي يعرفها العالم البشري ككل في السنوات الاخيرة.

كما تتوفر دول الساحل الافريقي ايضا على موارد اقتصادية كالنفط والغاز الطبيعي خصوصا في التشاد والسودان التي يوجد فيها احتياط نفطي هائل، بالإضافة الى الموارد الطاقوية كالطاقة الشمسية باعتبار ان المنطقة صحراوية¹ وعلى هذا فالساحل الافريقي هو منطقة تتميز بمجموعة من المميزات والتي جعلته يحتل مكانة جيوسياسية هامة في السياسة الدولية لكونها اصبحت منطقة مفتوحة امام التنافسات الدولية خلال السنوات الاخيرة خاصة ما بين القوى الكبرى. هذه المميزات تدرجها في العوامل الرئيسية التالية:

أ. العامل الجغرافي:

كبر مساحة الساحل الافريقي هي من بين العوامل التي وقفت امام اعطاء هذه المنطقة تعريف خاص بها سواء من الجغرافيا او من الناحية السياسية للمنطقة.

فتجدر الإشارة الى انه على الرغم من المساحة الكبيرة لمنطقة الساحل الافريقي و تنوع المعايير الجغرافية لهذه المنطقة و الدول المكونة لها، هناك اجماع على ان الفضاء الجغرافي للساحل الافريقي يشمل المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا و افريقيا جنوب الصحراء، بحيث تمتد من البحر الاحمر شرقا الى المحيط الاطلسي غربا شاملة جنوب السودان، التشاد، النيجر، موريتانيا و السنغال كما يوجد تحديد اخر للساحل و هو الاقليم الذي يغطي القوس الممتد من جنوب السودان الى موريتانيا يطلق بدقة على ثلاثة بلدان محورية و هي: مالي، النيجر و تشاد و المعروف عنها بانها بلدان شاسعة جغرافيا و محدودة السكان و ذات بعد صحراوي لا تطل عليها منافذ بحرية، و بهذا فهو عبارة عن شريط يضم دول عديدة ذات مساحة تقدر بـ 9 ملايين كيلومتر مربع.

1 - المكان نفسه.

تتميز بخصائص جغرافيا صعبة والتي لها تداعيات وانعكاسات مباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والانسانية التي تواجهها المنطقة.¹

ب. العامل الديمغرافي:

تتميز منطقة الساحل الافريقي بتنوع اثني وعرقي القى بضلاله على الحياة الاجتماعية في المنطقة من خلال التداخل والتلاقي في عدة اعراف، تمثل كل منها انماط وعادات مختلفة.

فمثلا نجد في النيجر قبائل الهوسا، الزرما، الطوارق والعرب بينما في مالي نجد قبائل البامبا او السونغاوي والبولس والكانوري والطوارق والعرب.²

اما في التشاد فتوجد ثلاثة مناطق جغرافية تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية لكونها تعتبر دولة اقل كثافة مقارنة مع الدول المجاورة لها، وذلك بسبب النمو السكاني البطيء ففي عام 2016م وصل اجمالي عدد السكان حوالي 14 مليون ونصف المليون نسمة تقريبا الصادر عن الولايات المتحدة، و لهذا يقدر متوسط الكثافة السكانية في التشاد بحوالي 1.8 فرد في الكيلو متر الواحد، كما ان مناطق الشمال تتميز بكثافة سكانية اقل بسبب الطبيعة الصحراوية اي بنسبة 0.1 فرد في الكيلومتر مربع، عكس المناطق الجنوبية التي تتميز بكثافة سكانية عالية اي بنسبة 52.4 فرد في الكيلومتر الواحد.³

ث. العامل الاقتصادي:

منطقة الساحل الافريقي تعتبر من بين أفقر مناطق العالم بسبب هشاشة وتدهور اقتصاديات دولية بحيث ان معظم دول الساحل تصنف حاليا من ضمن فئة البلدان الاقل نموا.

فحسب احصائيات ندوة الامم المتحدة للتجارة و التنمية لعام 2009 فان الناتج المحلي الاجمالي لكل من التشاد يقدر بحوالي 8.914 مليون دولار امريكي، بينما في السودان فهو يقدر بحوالي 68.530 مليون دولار امريكي و مالي بحوالي مليون دولار امريكي و النيجر بحوالي 4.905 مليون دولار امريكي اما موريتانيا بحوالي 3.201 مليون دولار امريكي،

¹ - منطقة الساحل الافريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية، مرجع سابق.

² - المكان نفسه.

³ - محمد مروان، "عدد سكان تشاد"، على الرابط: <https://Mawdoo3.com> عدد سكان تشاد/ يوم 11.10.2018. ساعة 12h32.

السنغال بحوالي 13.333 مليون دولار أمريكي و بوركينافاسو بحوالي 8.431 مليون دولار أمريكي عكس نيجيريا التي تعتبر كأكبر دولة منتجة للنفط في إفريقيا، بحيث يقدر الناتج المحلي بحوالي 222.867 مليون دولار أمريكي دون نسيان الديون الخارجية التي تعاني منها هذه الدول.¹

فحسب احصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الإفريقية الثلاث و هي مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد الإفريقي و أيضا اللجنة الاقتصادية لإفريقيا فحجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، التشاد بحوالي 2134 دولار أمريكي، مالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، السودان بحوالي 34360 مليون دولار أمريكي، إلا و أنه و بالرغم من كل هذه الأوضاع التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي إلا أنها أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية بكونها تزرخ بالثروات المعدنية كالذهب، اليورانيوم، الفوسفات بحيث أصبحت هذه الثروات عامل في جذب دول العالم الكبرى إذا تصدر التشاد ما يقارب 200 ألف برميل يوميا منذ عام 2003 كما أصبحت مالي ثالث منتج إفريقي للذهب بعد جنوب إفريقيا و غانا أما النيجر فتعتبر كالثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا و كندا كما تعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل.²

وأيضا فيما يخص الموارد الطبيعية فإن إنتاج البترول والغاز في منطقة الساحل الإفريقي يحتل المرتبة الأولى بحيث تنتج ما يعادل 37.6 مليار برميل من البترول الخام وما يعادل 217.5 تريليون مكعب من الغاز.

أما من حيث الطاقات المتجددة فتمتع المنطقة بإنتاج معتبر للطاقة الكهربائية بما يعادل 750 كيلوواط وما يعادل 500 كيلوواط إلى 1.5 ميغاواط من الطاقة الشمسية.

وأما من حيث الموارد المائية فهي تعتبر خزان ضخم للمياه الباطنية كما يعتبر نهر النيجر كالثالث أنهار إفريقيا طولا بعد نهر النيل ونهر الكونغو يمثل طوله حوالي 4160 كلم

¹ - المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مرجع سابق.

² - نفس المرجع

وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم والذي يلعب دور مهم في الحياة والعمران والمواصلات كما يحتل نهر السنغال المرتبة 6 من حيث الطول والخامس من حيث المساحة وكلها مؤشرات توحى بظهور صراعات من طرف الدول الكبرى باعتبار ان التوقعات القادمة تشير الى ان الحروب القادمة مرتبطة بأزمة المياه¹. كما يمكن الإشارة الى أن وبالرغم من اعتماد دول الساحل الافريقي في تعاملاتها الاقتصادية على تصدير الموارد الاولية كالمعادن، البترول، الغاز واليورانيوم الا ان ذلك لا يعكس تدهور الحالة الاقتصادية لدول الساحل الافريقي وهو ما جعلها تعاني من ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام.

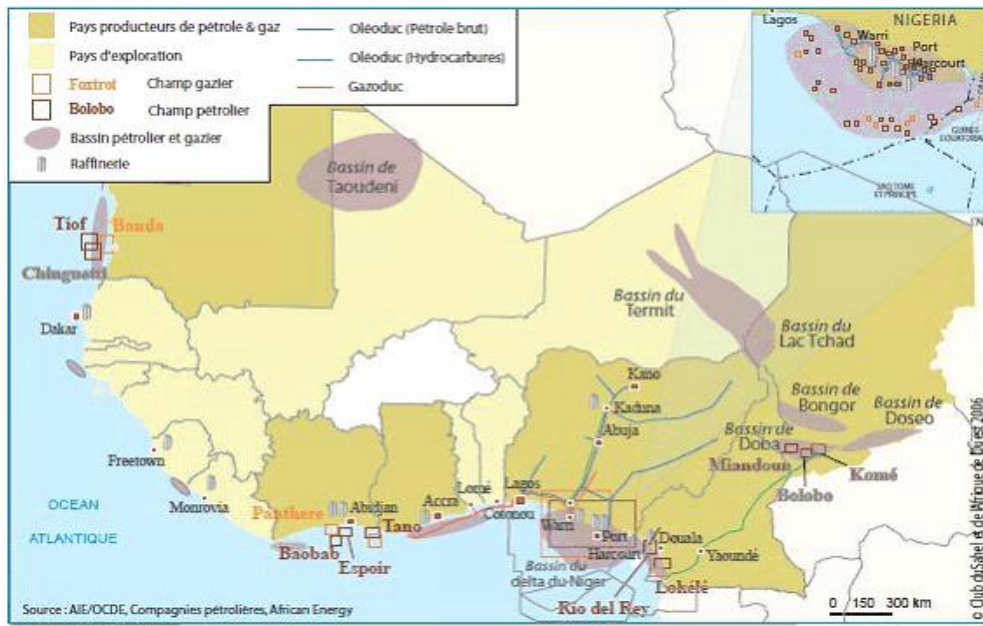
ومن بين العوامل التي ساهمت في ذلك نجد:

- هشاشة وعدم نجاعة البنية التحتية التعليمية.
- عدم استقرار الموارد الزراعية وهي احدى السمات المشتركة في المنطقة الساحلية.
- تحويل مداخل الموارد التي تجنيها من تصدير النفط نحو الانفاق العسكري.
- الظروف المناخية والتي ساهمت في تدهور اقتصاديات دول الساحل.
- التنسيير غير العقلاني لهذه الثروات والذي يعتبر من بين أبرز الأسباب التي تقف وراء تدهور اقتصاديات دول الساحل².

¹ - المكان نفسه.

² - ياسمين ححاد، الأثر الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة مولود معري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص. 92.

الشكل 02: أهم المناطق التي تحتوي على البترول و الغاز



المصدر: Laurent Bossard.op,cit.P2

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تمهيد المبحث:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بؤرة حقيقية لمختلف التهديدات العالمية التي تهدد أمنها واستقرارها السياسي واقتصادي، ومن بين العوامل التي ساهمت في انتشار مثل هذه التهديدات هو هشاشة دول الساحل وعدم قدرتها على حماية حدودها الداخلية.

ويرى الكثير من المتابعون لشأن الإفريقي أن منطقة الساحل الإفريقي ومنذ نهاية الحرب الباردة تشهد صعود مجموعة من التهديدات التي ما من شأنها أن تلحق أضراراً بمصالح الأفراد والجماعات أو المنظمات الحكومية.

فمنطقة الساحل تعد من بين أكثر المناطق في العالم التي يمكن حصرها في ثلاث أبعاد هي: البعد الأول يتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة التي تعتبر ملاذاً آمناً وقاعدة عسكرية أما البعد الثاني يتمثل في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية والبعد الثالث يتمثل في انتشار الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب:

يقصد به كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإذائهم أو تعرض حياتهم وحریتهم وأمنهم للخطر.¹

كما يعتبر الإرهاب ظاهرة يصعب الاتفاق على تعريفها نظراً لعدة اعتبارات وقد نشر "هاري هندرسون" Henry Hinderson « تعريف بخصوص الإرهاب يقول فيه: أنا لا أستطيع تعريفه، لكنني أعرفه عندما أراه» أما المحلل السياسي الأمريكي والخبير في قضايا الإرهاب "براين جينكنز" Bryan Jenkins « يقول أن جميع الأعمال الإرهابية تنطوي على العنف أو التهديد بالعنف، وغالباً ما تقترن بمطالب محددة وتستهدف في معظمها المدنيين

1- أحمد محمود خليل، "الجريمة المنظمة، الإرهاب وغسل الأموال" (ب.ب.ن. دار الهناء للتجليد الفني، 2009)، ص 70-81.

وتكون دوافعها سياسية ، وتصمم هذه الاعمال عموما لتحقيق أكبر قدر من الدعاية ، ويكون غالبا أعضائها في مجموعة منظمة على عكس غيرهم من المجرمين، فإنهم غالبا ما يتحملون المسؤولية على أفعالهم، وهي السيمة الميزة الحقيقية للإرهاب.

والغرض من الأعمال الإرهابية هو انتاج اثار نفسية أعمق وابعد بكثير من الاضرار المادية: فالإرهابي في نظر الشخص الواحد هو ارهابي في نظر الجميع.¹

وتشير الكثير من التقارير الى ان التنظيمات الارهابية في منطقة الساحل تشكل خطرا حقيقيا على امن واستقرار المنطقة من خلال قيامها بعمليات نوعية مسلحة من طرف مقاتليها الذين يبلغ عددهم ألف مقاتل.²

وهو ما دفع بالرئيس الفرنسي " إيمانوال ماكرون " الى عقد اجتماع في العاصمة باريس، مع حوالي 20 زعيما لقادة دول افريقية واوروبية، من بينهم رؤساء دول الساحل وممثلين من الامم المتحدة الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي لدراسة كيفية تعزيز القوات المشتركة التي ستتكفل بمحاربة الارهاب في منطقة الساحل.

وفي عام 2017 قامت هذه الدول بإنشاء قوة عسكرية لمواجهة التهديدات الإرهابية وبسط الامن في المنطقة من خلال بعثها 4000 جندي من قواتها الي المنطقة بالرغم من تخوفها من عدم توفير الامكانيات المطلوبة لمواجهة ذلك.³

بسبب عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الافريقي والتي جعلتها تصنف ضمن الدول الفاشلة خاصة بعد التأثيرات الامنية التي عكستها تطورات دول الشمال الافريقي خلال العقدين الاخرين من مضاعفات حجم التهديدات الامنية في هذه الدول، فحسب ما جاء في بعض

¹ - قاسي فوزية، الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، منطلق الأمن في الساحل الإفريقي. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الع-دو الأمن الدولي/ جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013)، ص.ص.11.10.

² - إدريس لكريني، تحديات الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي على الرابط: www.alkhaleej.ae/mob/detailed يوم 18.04.2018. الساعة 14h32.

³ - مرجع نفسه، ادريس لكريني.

البحوث فإن هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزء من "قوس الأزمات الذي كان يمتد من أفغانستان مروراً بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي.

كل هذا جعل الساحل الإفريقي يتحول إلى قناة خلفية للجماعات المسلحة، فقد أصبحت المساحات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى من بين المناطق المفضلة لنشاط التنظيمات الإرهابية لكونها تفتقر لمشاريع تنمية وتعيش فيما يعرف بالفراغ الأمني.¹

وأيضاً من بين العوامل التي ساهمت في انتشار الجماعات الإرهابية و الجرائم المنظمة في إفريقيا عامة و منطقة الساحل بصفة خاصة تعود أولاً إلى الحدود الغير منظمة في منطقة وسط إفريقيا و شرقها و الذي يعنى أن دول الساحل و الصحراء لا توجد فيها قيود جمركية على حركة الأفراد و لا رقابة على الحدود وهي عوامل ساهمت في حركة المجموعة الإرهابية و الجماعات الجهادية المتطرفة في منطقة الساحل الإفريقي و التي أصبحت بعد ذلك من بين أكبر البؤر المفرغة للجهاديين في إفريقيا وكمثال عن مثل هذه التجمعات الإرهابية في الساحل²، نجد جماعة (بوكو حرام) و التي تعني التعاليم الغربية حرام" وهي جماعة إسلامية نيجيرية سلفية جهادية مسلحة تبني العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا تأسست في عام 2002 شمال نيجيريا.³

بالإضافة إلى تردي الأحوال المعيشية في الدول الإفريقية، ساهم التدخل الأجنبي في شؤون القارة في تشجيع على ظهور تنظيمات إرهابية متشددة خاصة في أقصى الساحل الإفريقي من الغرب إلى أقصى الشرق.

حركة أنصار الدين والتي ظهرت بعد سقوط نظام العقيد محمد القذافي في ليبيا.

¹ - منطقة الساحل الإفريقي في أقطار التوازنات والصراعات الدولية، مرجع سابق.
² - الإرهاب الإفريقي، /ماذا يجري في منطقة الساحل-والصحراء: على الرابط: <http://futureuae.an/activity/Item/61/> في 18.04.2018 على الساعة 13:30.

³ - (موسوعة) جماعة بوكو حرام، الجزيرة، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/movementsandparties/2013.11.23> تم تصفح الموقع في 18.04.2018 على الساعة 13:15.

حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا والتي ظهرت أثر انشقاق قادتها على تنظيم القاعدة في أكتوبر 2011.

القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والتي تعود أصوله الى الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر والذي انتشر في الصحراء الكبر الصيف 2003، مستهدفا بذلك دول الساحل والتي كان لموريتانيا والنيجر النصب الاكبر من هذه الهجمات الارهابية.¹

ومنه الارهاب لا ينتسب الى دولة معينة ولا حكومة معينة فهي تجسد لمخاطر أمنية للدول التي تستهدفها، والمجتمع المدني لم يدرك مدي خطورة الظاهرة الارهابية الا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الامريكية.

وأیضا من بين العوامل التي ساهمت في انتشار الارهاب في منطقة الساحل الافريقي بالإضافة الى ضعف الاجهزة الامنية في وقاية حدودها، هو قيام الدول الغربية بتمويل المجموعات الارهابية، وهو ما يبين وجود علاقة ما بين الوجود الاجنبي والتواجد الارهابي في دول الساحل الافريقي.²

المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة انسانية قديمة وقد أطلقت الهجرة غير الشرعية تسميات عديدة كالهجرة غير قانونية أو الهجرة السرية، والهجرة بصفة عامة لا تعرف اتجاه جغرافي معين، وكانت أكثر توجهاتها تقوم من الجنوب الى الشمال، ومن الشرق الى الغرب، ويشكل عام تعتبر إفريقيا ودول الساحل الافريقي من بين المناطق التي تشاع فيها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.³

¹ - الإرهاب الإفريقي، مرجع سابق.
² - عادل زقاع، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي (مقاربة سوسيو-سياسية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016)، ص.45.
³ - التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على أمن المتوسط، 2001.2002، ص.50.

تنقسم الهجرة الغير الشرعية الى ثلاث فئات:

- **الفئة الاولى:** هي الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الاستقرار وهي معروفة بأنها نوع من الهجرة الطبيعية التي تحدث داخل دول القارة الافريقية.

- **الفئة الثانية:** هي التي تتخذ من منطقة المغرب العربي محطة عبور، ويتمثل السبب الرئيسي لهذه الهجرة في الهروب من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية عبر طرق غير شرعية وغير قانونية.

- **الفئة الثالثة:** فئة المهاجرين المهربين التي تنشط في ميدان التهريب في مختلف أشكاله، وتتمثل في الفئة التي يتم استغلالهم من طرف شبكات الجريمة المنظمة وكذا أعمال التهريب والإجرام.¹

والهجرة الغير قانونية في الساحل الافريقي تأخذ من منطقة المغرب العربي نقطة رئيسية للعبور نحو أوروبا خاصة من كل من مالي، النيجر، التشاد، وتشير بعض الاحصائيات الى وجود مئة ألف شخص سنويا يتخذون من المغرب نقطة رئيسية للهجرة نحو اوربا وحوالي مليون ونصف مهاجر يمرون عبر ليبيا، وثلاث مئة ألف يمرون من الجزائر وموريتانيا.

ووفقا لتقارير مختلفة فهناك عشرات الالاف من المهاجرين غير شرعيين من الساحل الافريقي الذي يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط وهو ما يشكل تهديد مباشر لأمن منطقة المتوسط، ومن الامن داخل القارة الاوروبية.²

وهو ما جعل دول أوروبا الجنوبية تعاني من تدفق آلاف اللاجئين من المهاجرين الأفارقة على شواطئهم، خاصة بعد تدني الأوضاع الامنية في بعض الدول المغاربية خاصة منها ليبيا والتي تعاني من تدخلات أجنبية في شؤونها الداخلية ، كما يلعب الامتداد الجغرافي

1 - المكان نفسه، ص.51.

2 - نفس المرجع، ص.52.

ما بين دول الساحل الإفريقي و دول المغرب العربي الى تعرض هذه الاخيرة الى مختلف الاخطار المرتبطة بالنزوح او بالهجرة الجماعية وذلك بالرغم من انتهاج الحكومات في مختلف أشكالها كالردع و المقاومة الا أنها تعجز عن انتهاج سياسات وقائية لتدقيق في الاسباب الرئيسة اليي تقف وراء انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية و التي لا تقتصر فقط على الدول الفقيرة.¹

أسباب الهجرة غير الشرعية:

- الهجرة الغير الشرعية هي الطريقة التي يسلكها بعض الاشخاص للسفر من بلد للآخر بشكل قانوني، أي بدون أي التزام بقوانين كامتلاك تأشيرة الدخول الى ذلك البلاد، وذلك لعدة أسباب قد تكون قهرية.

- وجود صراعات مسلحة تجعل الأشخاص يهربون من الموت والدمار، فيلجئون الى بلاد أخرى أمنة بسبب افتقارهم للأمن والطمأنينة لهم ولأطفالهم.

- التعرض للاضطهادات العرقية والاثنية خاصة في افريقيا لتواجدها بكثرة وهو ما يدفعهم للهروب من القتل والعبودية.

- الاسباب الاقتصادية كالبطالة وعدو المقدرة على توفير العيش الكريم لمعاناتهم من ضيق الحياة وعدم قدرتهم على توفير احتياجاتهم الطبيعية.

- تفاشي الفساد على كل المستويات مما دفع العديد من البشر الى ترك ديارهم والنزوح منها.²

ومما يبين تفاقم الهجرة من شمال افريقيا نحو دول الاتحاد الاوروبي هو تواجد شبكات المتاجرة بالبشر في ليبيا و التي تحل الاشخاص من كل اريتريا ، نيجيريا ، الصومال و دول الساحل و الصحراء الافريقية ، وقد اشارت متحدثة باسم البحرية الايطالية ، ان البحرية

¹ - جمال قادري، "إفريقيا وحلو الهجرة"، على الرابط: <https://www.google.co.ma/omp/blogs.aljazeera.net/amp/balgs/> تاريخ الاطلاع 13.05.2018، على الساعة 14:53.

² - هديل طالب، "أسباب الهجرة غير الشرعية": على الرابط: Mawdoo3.com تاريخ الاطلاع 13.05.2018، على الساعة 15:48.

الاطيالية أنقذت أكثر من 3300 مهاجر في 26 عملية منفصلة في البحر المتوسط ، كما أكدت وزارة الداخلية وصول ما يقارب 60 ألف قارب ينقل المهاجرين الى إيطاليا من دول أفريقيا الشمالية ، وتشير تقارير أخرى نقلا على المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 3700 مهاجر فارقوا الحياة في البحر المتوسط في العام الماضي خاصة في الشواطئ القريبة من تبسة وميلة التي تعتبر صلة الوصول البرية الوحيدة بين افريقيا و أوروبا.¹

ايضا منطقة شمال افريقيا شأنها شأن الكثير من أقاليم العالم النامي ،تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية باتجاه أقاليم أخرى أكثر تطورا في العالم بسبب الفوارق الموجودة على المستوى الاقتصادي و لاجتماعي الكبير بين هذه الدول ، كما ترتبط ظاهرة الهجرة الغير شرعية بقضايا الامن الانساني بصفة عامة و الازمات المترتبة عن الخلل الناجم عن عدم تحقيقها و في سياق متصل بمسألة الهجرة الغير شرعية وتأثيرها على الامن و التنمية بمنطقة الساحل ،تعتبر ولاية تمنراست الواقعة بأقصى الجنوب الجزائري ،من بين أكثر الولايات تأثرا و انتشارا لمظاهر الهجرة غير الشرعية خاصة و انها تعتبر منطقة او نقطة عبور الافارقة باتجاه ولايات الشمال الجزائري ومنه الى ضفاف المتوسط الشمالية بأوروبا وقد اكتسبت ولاية تمنراست هذه الاهمية لما يربطها من حدود شاسعة مع كل من دولتي النيجر (1300 كلم) ومالي (7011 كلم)،بحيث عرفت تزايد متسارع في نسبة تواجد المهاجرين غير الشرعيين ،فمن 5430 مهاجر شم الى رعي سنة 2000 انتقل عددهم الى 10702 مهاجر سنة 2004 أي بنسبة قاربت 60,13 %.²

¹ - عبد الامير رويح، "الهجرة من افريقيا الى أوروبا، مجازفة الفقر، نحو فردوس الموت"، على الرابط:

<http://m.annabaa.org/anabic/nights/6993> يوم 13.05.2018 على الساعة 16h22.

² - حفيان عبد الوهاب، "عوامل ومنطق اللأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل، المركز الجامعي أمين العقال، الحاج اخموك بتامنغست، المركز الديمقراطي العربي"، على الرابط: 1 : [https://www.google.dz/amp/s/democraticac.de/3fp:46858&](https://www.google.dz/amp/s/democraticac.de/3fp:46858&https://www.google.dz/amp/s/democraticac.de/3fp:46858&) تاريخ الاطلاع 02.07.2018، على الساعة 14:02.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة:

الجريمة ظاهرة قديمة، قدم المجتمع البشري، تأخذ اشكال مختلفة كالتجارة بالأسلحة والمخدرات وغسل الاموال تعتبر من أشد الظواهر الانسانية تعقداً، هددت قيم جماعية فأصبحت نمط بين انماط السلوكية التي تواجه أمن وسلامة ومصالح الافراد والمجتمعات بشتى صورها.

ومن كل هذا اجمع فقهاء القانون وعلماء الاجتماع والاجرام على صعوبة وضع تعريف جامع مانع لتشابهها مع بعض الجرائم المنظمة.

فلفويا: كلمة جريمة تعني جرم، اجرام، اجترام بمعنى أذنب ويقال جرم وجريمة، أو عظم جريمة، وجريمة وتجرم عليه بمعنى أتهمه بجرم وبذلك الجريمة تعنى ذنب.

ويقصد بالجريمة الفعل الذي يشكل اخلال بالنظام والاستقرار الاجتماعي على نظام الدولة، وتعتبر الجرائم على الصعيد الدولي موجهة ضد الصالح العام، والجماعة الدولية لذا يتعين مد الاختصاص فيها في الدول المعنية وليس فقط الاقليم الذي ارتكبت فيه.¹

اصطلاحاً: تعرف الجريمة من الناحية الاجتماعية بأنها خطيئة يترتب عليها إخلال بنظام وأمن المجتمع وطمأنينة الأفراد.²

وتعرف من الناحية القانونية بأنها عبارة عن فعل او امتناع يعاقب عليه القانون.³

وأيضاً عرفت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة "انها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة

¹ - أسية ذنايب، "الاليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009.2010)، ص.11.

² - أسية ذنايب، المكان نفسه.

³ - أحمد ابراهيم، مصطفى سليمان، الارهاب والجريمة"، (القاهرة: دار الطلائع، 2006)، ص.104.

بهدف ارتكاب الجرائم من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، ويكون لكل عضو فيها مهمة محدودة في إطار التنظيم الاجرامي¹.

(أ) -المخدرات:

وهي ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الانساني من أثارها بالرغم وان تكاليف مكافحة المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين منها سنويا يبلغ 120 مليار دولار.² وفي افريقيا تعتبر الجريمة المنظمة وتجارة الاسلحة مصدر خطر حقيقي على دول منطقة الساحل الافريقي، خاصة وان شبكات التهريب الموجودة في المنطقة لها اتصال مباشر مع فواعل خارجية، فحسب تقرير الامم المتحدة فإن نحو 30 الى 40 % من المخدرات التي تم مصادرتها نحو أوروبا كان مصدرها منطقة الساحل بقيمة إجمالية قدرتها 8,1 مليار دولار أمريكي³.

(ب) -التجارة بالبشر:

يقصد بتجارة الاشخاص كما عرفه برتوكول الامم المتحدة لقمع ومعاقبة الاتجار في الاشخاص بأنه تجنيد الاشخاص او نقلهم أو تنقيلم أو إيوائهم واستغلالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استغلالها وغير ذلك من اشكال القهر والاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لعرض الاستغلال ويشمل كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كخدمة أو الممارسات الشبيهة بالاستعباد.⁴

يشكل الإتجار نشاطا سري عابر للدول، فهي تعتبر من أخطر الانشطة التي تطورت بسرعة في العقد الاول من هذا القرن، وأضحت الاكثر ربحا من بين أنشطة الاتجار في المنطقة

¹ عمارة زهرة ليلي، "الاليات القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 2".
أفريل 2008، ص.28.

² - أحمد محمد خليل، مرجع سابق، ص.278.

³ - عمارة زهرة ليلي، مرجع نفسه، ص.127.

⁴ - عادل زقاع، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، مقارنة سوسيو سياسية، الجزائر"، على الرابط:
<https://nevves.vniv.oungla.dz/indesc.php/nvnino>، تاريخ الاطلاع، 27.06.2018، على الساعة 15:49.

يعتمد سماسرة الاتجار بالبشر على آليات نقل متطورة ومعدات اتصال سهلت لهم الحصول على موارد مالية مهمة تقدر عائداتها بمليارات الدولارات.¹

وتشمل تجارة البشر الرجال والنساء والاطفال الذين يقعون ضحية الخطف، فبالنسبة لرجال يعني العمل القصري في ظل ظروف غير انسانية لا تحترم فيها حقوق العمل.

وبالنسبة للنساء يعني في العادة خدمة منزلية لا تختلف غالبا عن الرق والاستغلال الجنسي والعمل في الملاهي الليلية.

أما بالنسبة للأطفال يعني استخدام القصري كمتسولين أو باعة أو استغلالهم جنسيا بما فيه النشاطات الإباحية وأحيانا تجنيدهم في الجيوش النظامية أو الميلشيات.

وتعتبر منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية فضاء لانكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة². خاصة وان منطقة الساحل الافريقي تعاني من (الانكشافية la vulné Nabilité) والذي يعود بالدرجة الاولى الي خصوصية منطقة الساحل الجغرافية المشجعة لكل محاولات تزعزع الاستقرار بحيث أجمع كل الباحثين أن المنطقة أصبحت ملاذا آمنا للمجموعات الاجرامية، خاصة وأن التنظيمات الاجرامية تبحث عن المساحات التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك الدول التي تعجز عن توفير أمنها.³

وتعود الاسباب في ذلك الى عوامل عديدة كهشاشة وعدم استقرار هذه المنطقة العازلة بين شمال أفريقيا وجنوبها وأهمها:

- أنها مساحة ممتدة لاتكاد تفصل بينهما حدود طبيعية تضاريسية بل هي في اغلبها حدود هندسية عشوائية موروثة عن المرحلة الاستعمارية.

¹ - ... الاتجار بالبشر، التجارة الأكثر رواجاً في دول الساحل الافريقي والصحراء، على الرابط: <https://www.noonpost.org/content/20742>، تاريخ الاطلاع في 27.06.2018، على الساعة 14:50.

² - المكان نفسه.

³ - عادل زقاع، سفيان منصوري، مرجع سابق.

- المشكلات الداخلية التي تعرف عليها المنطقة، سواء على شكل صراعات أو حروب أهلية أو انقلابات عسكرية وهو ما سبب ضررا كبيرا للأمن والاستقرار في المنطقة.
- انتشار الجماعات الارهابية والانشطة الغير قانونية خاصة مع عدم قدرة بعض الدول في حماية حدودها والقيام بمهامها السياسية مما ساهم في تصاعد نشاطات جماعات التهريب والجماعات المسلحة.¹

وعلى هذا الاساس أنشأت الامم المتحدة بروتوكولا جديدا عام 2000 ألا و هو بروتوكول الامم المتحدة لمنع و قمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، خاصة النساء و الاطفال وذلك ليكون مكملا لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ويهدف هذا البروتوكول الى ايجاد شكل افضل لتعاون الدولي من اجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها وذلك رغم غياب المعلومات الدقيقة حول هذا النوع من التجارة بسبب الطبيعة الخفية لهاته الجرائم ، خاصة وان بحسب منطقة الاختلاف من أجل الرق و تجارة البشر و التي تأسست عام 1998 و التي هي ايضا منظمة امريكية لحقوق الانسان و التي تلتقي تمويلا حكوميا وتعمل في دراسة ابعاد تلك الظاهرة ،بحيث ترى بأن ما بين 600 ألف شخص الى 800 ألف يتاجر بهم عبر الحدود الدولية كل عام وينتج عنها أرباح سنويا قدرها 9 مليارات دولار وهو ما يضع الاتجار بالبشر في المرتبة الثالثة بعد تجارة الاسلحة و المخدرات.²

(ج) -انتشار السلاح:

تعتبر إفريقيا من المناطق الاكثر تضررا من الانتشار العشوائي والغير مراقب لهذا النوع من الجرائم المنظمة والتي تعتبر من أهم المشاكل الكبرى للأمن في إفريقيا الدامية بالعديد من النزاعات والصراعات.³

فحسب الاحصائيات الدولية هناك ما يناهز 800 مليون سلاح يروج عبر العالم سنويا، تسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم 31 ألف في نطاق حروب أهلية ومنازعات

1 - المكان نفسه

2 - ...الاتجار بالبشر، مرجع سابق، ص.278.

3 - أحمد محمد خليل، مرجع سابق، ص.278.

مسلحة، ولهذا عرف سوق الاسلحة المهربة بجنوب الصحراء نشاط غير مسبوق في الشهور الاخيرة خاصة منذ أواخر سنة 2006 وبداية 2007، حيث أصبح الساحل ثاني أكبر سوق عالمي للاتجار بالأسلحة المهربة مما ساهم في انتعاش وتسهيل ترويج الأسلحة المهربة وتكاثر المواجهات المسلحة في بعض دول المنطقة كالصومال، مالي، موريتانيا... الخ خلال السنوات العشر الاخيرة¹. كما انه وحسب تقديرات الامم المتحدة لسنة 2003 تشير الى ان هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة خصوصا في المناطق الحدودية، نظرا لدور الذي يلعبه التمويل الخارجي في إشعال الحروب في هذه المنطقة وهو الأمر الذي يدفع بالمتمردين من أجل البحث عن الاسلحة والاموال لتحقيق مطالبهم، مما يدفع بالسكان في هذه المناطق للاقتناء الاسلحة من أجل الدفاع عن أنفسهم، ومنه يشكل استعمال واستخدام هذه الاسلحة مصدر قلق كبير يشكل آلة تقتيل في المنطقة².

(د) - غسل الاموال:

هو كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها والتصرف فيها، وتكون متحصل عليها من جريمة من الجرائم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة³. كما ينطوي مصطلح غسل الاموال على العديد من المضامين الا انها متفقة في الخطوط الرئيسية، بحيث عرفته اللجنة الاوروبية لغسل الاموال عبر دليلها: أنه عملية تحويل الاموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء او انكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الاموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية والاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم، والذي يعد المصدر الاول لغسل الاموال⁴.

1 - محمد سمير عياد، "السياسات الامنية الاوروبية في منطقة الساحل"، على الرابط: www.qinaatafrican.com/hom/new، تاريخ الاطلاع،

02.06.2018، على الساعة 13:06.

2 - عمارة زهرة ليلي، مرجع سابق، ص. 127.

3 - أحمد محمد خليل، مرجع سابق، ص. 278.

4 - محمد بوبوش، مرجع سابق، ص. 40.41.

المبحث الثالث: أزمات منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد المبحث:

شهدت بعض دول الساحل الإفريقي وعلى غرار باقي الدول الإفريقية العديد من الصراعات والنزاعات الداخلية، وهو الأمر الذي جلب اهتمام الدول الكبرى نحو منطقة الساحل، والتي في غالب الأحيان تكون حسب دوافع عرقية وأثنية، وفي هذا المبحث نحاول التطرق الى مختلف الأزمات التي شهدتها الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الأزمة التشادية

ترتبط الأزمة السياسية التي تعاني منها تشاد حالياً بالصراع الممتد منذ عقود في هذه المنطقة، فالأول يتعلق بالصراع الأمريكي الفرنسي على غرب إفريقيا منذ الانسحاب النهائي لبريطانيا هذه المنطقة، أما الصراع الثاني يتعلق بالصراع الإقليمي الذي تدخل خطه ليبيا والسودان ونيجيريا، والصراع الثالث يدور على المحور القبلي العرقي.

ومن بين أهم التدخلات الدولية في التشاد، نجد التدخل الفرنسي صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، حيث يرجع وجودها الى النصف الثاني من القرن 19 إلى غاية 1960، وهي السنة التي حصلت فيها تشاد على استقلالها، الا أن ذلك لم يمنع فرنسا من الإبقاء على نفوذها في تشاد عن طريق تواجدها العسكري والسياسي والاقتصادي، ودعمها للحركات التي تحقق مصالحها كدعمها للرئيس الحالي " إدريس ديبي". بالإضافة إلى تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الى جانب فرنسا خاصة بعد الاكتشافات النفطية فيه، مما جعل الصراع الفرنسي الأمريكي في التشاد يؤثر على الاستقرار الأمني في البلاد.¹

أما من جانب التدخلات الإقليمية، نجد التدخل الليبي في التشاد وهو ما أدى الى اندلاع مواجهات مسلحة بين النظام الليبي و نظام حسين حبري في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات

¹ - أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2011). ص.88.

من القرن العشرين أين تمكنت ليبيا من احتلال "شريط أوزو" الغني بالثروات، و في أكتوبر 1988 عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الى طبيعتها، حيث وقع البلدين في أوت 1989 على اتفاق إطار لتسوية خلافتهما، من خلال عرض قضية "شريط أوزو" على محكمة العدل الدولية و التي أقرت في فيفري 1994 بأحقية عودة الشريط الى تشاد و هو ما قامت بتنفيذه ليبيا. وبالرغم من تدخلات القوى الإقليمية والدولية وما تشكله من تأثير على الأمن التشادي، إلا أن الأزمات الداخلية المتكررة في تشاد بين مختلف الفصائل، وبين القوى السياسية في تشاد تبقى هي الأخطر وتلعب دور مهم في تصعيد الأزمة والتي بدأت في عام 1963، بعد ثلاث سنوات من الاستقلال وكلها حالات تمرد تواجهها السلطة الحاكمة من طرف الإثنيات المتمردة.¹

فقد شهد الرئيس ديبلي منذ أواخر 2006 تمردا يستهدف الإطاحة بنظام حكمه، وهو الذي وصل إلى السلطة عام 1990 بعد انقلاب عسكري، كما أعيد انتخابه مرة ثانية عام 2001، كما فاز في انتخابات 3 ماي 2007 بولاية ثالثة بعد استفتاء شعبي على تعديل الدستور و الذي يلغي اقتصار الرئاسة على فترتين، و هو ما أثار غليان المقاطعة ضد نظام الحكم. وقد كان التمرد على تشاد مكون من ثلاث مجموعات هي: اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الذي أنشئ في أواخر 2006، تجمع القوى من أجل التغيير واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية و تتميز هذه الاتجاهات الثلاثة بالاختلاف فيما بينها و لا يجمعها سوى هدف الوصول الى السلطة، و من أهم أسباب اختلافها هي المصالح المتناقضة بين مختلف العرقيات الإقليمية التي تنتمي إليها كالزغاوة، والعرب، التوبو.²

1 - المكان نفسه، ص.90.

2 - المكان نفسه، ص.90.

المطلب الثاني: أزمة دارفور " السودان "

دارفور هي مقاطعة تقع غرب السودان لها حدود مع ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى. وتضم دارفور عدد كبير من القبائل والمجموعات الإثنية والتي تنقسم إلى قبائل عربية وأخرى غير عربية من السكان المحليين مساحتها 500 ألف كلم مربع.¹

و يرى البعض بأن الصراع في دارفور هو نزاع حول الموارد الطبيعية التي تزخر بها السودان و ماساهم في ظهور مثل هذا النزاع في دارفور هو الخلل الموجود في أجهزة الدولة كالحكم و الإدارة و الاقتصاد مما أدى إلى تأزم هذا الصراع, و لأن منطقة دارفور غنية بالنفط, حيث ساهم ذلك في جلب اهتمام القوى الكبرى بهدف السيطرة على الاحتياطات النفطية فيها, خاصة من الجانب الصيني التي أصبحت المنافس الأول للولايات المتحدة في المنطقة, من خلال اتجاه السودان شرقا الى الصين وماليزيا و الهند و نجاحه في تكوين علاقات اقتصادية مع تلك الدول بعد ما كانت الولايات المتحدة تمارس نوع من العزلة على السودان,² و يرى العديد من الباحثين أن الأزمة في دارفور هي عملية طويلة للصراع التقليدي بين الرعاة و المزارعين و الذي له طابع عرقي و الذي يعود الى ثمانينات القرن الماضي و الذي ظهرت فيه تصنيفات تقسم الطرفين الى عرب مقابل زرقة, وقد انفجرت أزمة دارفور عام 2003, حيث بدأت المجموعة غير العربية تقوم بتنظيم نفسها لبناء دولة الزغاوة الكبرى التي تشمل فروع القبيلة الموجودة في التشاد, وفي 23 فيفري 2003 تكونت مجموعة أطلقت على نفسها "جبهة تحرير دارفور" وهي عبارة عن تحالف بين الغور و الزغاوة, و التي تحولت الى "حركة تحرير السودان" كما شكل الزغاوة " حركة العدل و المساواة " و هي ثاني أهم تشكيلة سياسية عسكرية في دارفور و التي تنهم حكومة الخرطوم بانحيازها الى القبائل العربية في دارفور.³ كما بدأت الأوضاع بالانفجار في أفريل 2003 عند تدمير 6 طائرات عسكرية في مطار الخرطوم من طرف المتمردين, مع سيطرتهم على مناطق كجبل مرة وأجزاء واسعة

¹ - حيدر إبراهيم علي، أزمة دارفور: الأسباب والمستقبل، (البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي)، ص.ص. 9.8.

² - أمحمد برقوق، منطق الأمنة في ساحل الأزمات، على الرابط:

<http://www.politics.dz.com/community/mntq.almnn.fisasschl.alzmat.356/> يوم 07.07.2018. سا 17:56.

³ - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص. 87.

من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد وليبيا. وقد عرفت المواجهات بين الحكومة والميليشيات المقاتلة في الجنوب إلى وقوع الآلاف من الضحايا المدنيين ونزوح آخرين إلى الدول المجاورة كالتشاد.¹

وفي الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية " كولن باول " إلى السودان في عام 2004, أعلن أن الذي يحدث في دارفور هو إبادة جماعية , كما أدان المجتمع الدولي هذه الأعمال حيث أقر بضرورة التركيز على الإغاثة و العمل الإنساني, حتى ولو تطلب الأمر إرسال قوات أممية إلى إقليم دارفور كمحاولة لإيقاف القتال و الصدمات بين فصائل جيش تحرير السودان و العصابات مع وقف الصراعات القبلية.²

ولهذا يعد الصراع في دارفور بمثابة " الثقب الأسود " في السودان و يمثل إحدى أهم القضايا الدولية التي جذبت اهتمام دولي كبير خاصة من طرف الدول التي لها مصالح خاصة في المنطقة كالولايات المتحدة, و التي ساهم تضارب مصالحها في المنطقة إلى حد كبير في فشل جهود التسوية , و التي كانت ستحسم من خلال انفصال الإقليم الشمالي عن الجنوبي بموجب اتفاق السلام الموقع عام 2005 بين الحركة الشعبية لتحرير السودان و بين الحكومة السودانية و الذي كان ينص على إجراء استفتاء لتقرير المصير في جانفي 2011, يختار فيه الجنوبيون بين الوحدة و الاستقلال.³

المطلب الثالث: أزمة مالي

أزمة شمال مالي أو ما يعرف أيضا بقضية الأزواد و هو النزاع الذي يشتغل منذ عقود بين سكان هذا الإقليم وبين الحكومة المركزية في باماكو، وتعود جذور أزمة مالي إلى تسبب مشكلة الطوارق في شهر كانون الثاني / يناير 1963، حين انطلقت حركة تمرد الطوارق مبتدئة كفاحها المسلح، ومنذ ذلك الوقت تعيش مالي موجات من العنف خاصة في الشمال وما جعل دولة مالي تشهد العديد من الأزمات وسوء أحوالها سواء على المستوى السياسي أو

1 - المكان نفسه.

2 - حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص.8.

3 - نفس المرجع، ص.9.

الاقتصادي وحتى الاجتماعي بسبب الفساد والديكتاتورية المتفشية في مالي، وهو ما جعلها تعرف العديد من الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية.¹

ويعتبر صراع الطوارق أهم صراع في مالي مع الحكومة الرسمية في باماكو والذي يعود الى بداية التسعينيات تاريخ اندلاع حركة التمرد الأول للطوارق ومن ثم عام 1990 تحت إمارة " إباداغ غالي" مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير أزواد.²

عرف الصراع في مالي ثلاث مراحل وهي:

أ. مرحلة ميلاد النزاع 1960-1989:

والذي ظهر بعد استقلال كل من (ليبيا، النيجر، مالي، بوركينا فاسو والجزائر) في الفترة الممتدة من (1951-1962) وكلها دول اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار

والمنصوصة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963م.

كما يعود أول نزاع في مالي الى 1960 حين قادة الطوارق تمردوا ضد الحكومة المركزية التي يرأسها "موديبو كيتا" والذي حاول تطبيق النظام الشيوعي والقضاء على الخصوصيات المحلية والثقافية. «Modibo Keita»

وفي عام 1962 عرفت مالي تمرد آخر استمر حتى 1964 والذي يعرف بتمرد الفلاقة (وهي تسمية كان يطلقها المستعمر الفرنسي لنعت المقاومين أثناء احتلاله الجزائر وتونس) في منطقة كيدال. انتهى هذا التمرد في عام 1974، و بعدها شهدت منطقة شمال مالي حالة من

¹ - ساحل مخلوف، إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي. على الرابط:

<https://www.politics.dz.com/community/thneads/shkali-alzm-almyqd-fialsaxhl-alafrigi.10751/> يوم 09.10.2018.

سا 21:54.

² - المكان نفسه.

الجفاف و هو ما دفع بالعديد من الطوارق للهجرة نحو كل من الجزائر و ليبيا, وهو ما دفع الفقر و الجوع و الموت.¹

ب. مرحلة التنظيم والعدل المسلح 1990-2010:

عرفت هذه المرحلة عودة الطوارق للتمرد والانتصار على الحكومة المركزية بعد حرب العصابات التي استهدفت ثكنات الجيش المالي وهو ما دفع الجيش المالي الى شن ابادة ضد المدنيين الطوارق وهو ما أدخل البلاد في حالة من الإستقرار.²

هذه الأوضاع دفعت بالجزائر ودول الجوار والأمم المتحدة والدول الخمس الكبرى الى توقيع اتفاقية تمناست في جانفي 1991م والتي نصت على منح منطقة الشمال وضعية خاصة "اللامركزية"، وتمكن سكانها من تسيير شؤونهم المحلية وتكوين شرطة محلية وترقية لغتهم وثقافتهم المحلية وتمويل صندوق خاص بالمشاريع التنموية.

كما دعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في جويلية 2006 الى توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة المالية والتحالف الديموقراطي في الجزائر، والذي نص على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال، الا أن كل هذه المحاولات، بأت بالفشل وذلك بعد رفض دوائر الحكم والجيش أي من بنود الاتفاقية واستمرار الجيش في اعدام نشاط الطوارق دون محاكمة. وفي عام 2005م عاد الطوارق لحمل السلاح وعادت معها أجواء الحرب في شمال مالي في ظروف مختلفة من خلال انتشار الجماعات الإسلامية الإرهابية في المنطقة بالإضافة الى عصابات تهريب البشر والمخدرات.³

1 - عبير شلفيم، التدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، «مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية و استراتيجية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية 2014»، ص 4.3.

2 - عبير شلفيم، المكان نفسه، ص 5.

3 - المكان نفسه، ص 5.

ت. مرحلة انفجار النزاع (2011 حتى اليوم)

لقد كان للحرب في ليبيا وسقوط نظام العقيد معمر القذافي دور كبير في تأزم الأوضاع في شمال مالي، وذلك بعدما عاد الآلاف من الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي الى شمال مالي مدججين بالأسلحة.¹

قام الطوارق في 17 جانفي 2012 بهجوم على مدن أغيلهوك وميناكا وقاعدة تيساليت الجوية في شمال شرق مالي قرب الحدود مع الجزائر، عرف تطور الأحداث في مالي الى حدوث انقلاب عسكري على الحكومة المركزية بالعاصمة "باماكو" بقيادة النقيب "أما دو سانوغو" Amadou Haya Sango، (وهو من مواليد عام 1972 في سيغو، قضى سنواته الأولى في سيغو، وقضى جل دوراته العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية). في 22 مارس 2012 للإطاحة بنظام الرئيس "أما دو توماني توري" « Amadou Toumani Touré » والذي حدث أيام قليلة من انعقاد انتخابات الرئاسية في البلاد، حيث أعلن الانقلابيين أن استلائهم على السلطة جاء ردا على سوء ادارة الرئيس توري للبلاد والتمرد المتصاعد في الشمال.²

ومن جهة أخرى قام الاتحاد الإفريقي بخلق العضوية على مالي وتجميد أرصدها بالخارج حتى ينسحب العساكر من السلطة ويعود الحكم المدني، وفي هذا الصدد قامت [جماعة الإيكواس](#) بتحذير الانقلابيين من تداعيات هذا الانقلاب وضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها.³

تشخيص أسباب الأزمة في مالي:

نجد:

- لجوء النظام السياسي في مالي الى سياسة القمع والتجويد.
- غياب برامج التنمية في المنطقة وخاصة في الشمال.
- العمل الاثني الذي يتمثل في المعارضة الدائمة من قبل الطوارق.

1 - المكان نفسه ص.6.

2 - المكان نفسه ص.7.

3 - المكان نفسه ص.8.

- تهميش قبائل الطوارق أكثر من 30 سنة. بحيث لا يوجد لهم أثر لا على المستوى الإداري ولا السياسي.
- صعوبة بناء الدولة في المنطقة.
- قيام بعض السلطات بطمس الثقافة الترقية وفرض ثقافة أجنبية وهو الشيء الذي رفضه الطوارق الذين حافظوا على عاداتهم وتقاليدهم.
- البنى الاقتصادية الهشة.
- تنامي الصراعات الداخلية.
- إهمال المناطق النائية.
- الفساد السياسي وهشاشة التركيبة السياسية.¹

مطالبة حركة الأزواد والتي تعرف خارج نطاق التعريف المادي بأنها حركة لها إقليم جغرافي سياسي في الحدود الترابية والإدارية الحالية لولايات تينبكتو وقاوا وكيدال وتاودني ودائرتي يوني وهمبودلة الى اقامة اتحاد يتكون من أزواد ومالي ومواطني دولة الأزواد، يقومون بشؤونهم بحرية بواسطة المؤسسات التالية:

- دستور متناغم مع دستور الدولة الفيدرالية، يتم اعداده من قبل مجلس انتقالي يتأسس فور التوقيع على الاتفاق.
- جهاز تنفيذي يقوده رئيس منتخب حسب المواصفات التي يحددها دستور أزواد.
- برلمان مكلف بالتصويت على القوانين مع احترام مجال اختصاصات دولة أزواد.
- سلطة قضائية تضمن دولة القانون على كامل تراب الكيان الاتحادي، وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والدينية لمواطني أزواد.²

¹ - سعاد لهرأوة، معوقات الدور الجزائري في حل نزاع مالي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015). ص.ص. 21.20.

² - سيدي أعمار شبخنا، "المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر، قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، في الرابط: studies.aljazeera.net/an/reports/2014/12/201412298656948952.html في 08.10.2018. ساعة 10:00.

وما صعب في إيجاد حل سياسي في مالي هو وجود اختلافات تفصيلية تتعلق بنمط الحكم وعلى رأسه خيار الفيدرالية، وطبيعة الخدمات التنموية بالإضافة الى تحديد المسؤوليات الدستورية والقانونية وتوزيع الثروات والإشكاليات الأمنية.

كما استطاعت الأحداث والتطورات التي عرفها مسار الأزمة المالية الأروادية في السنوات الثلاث فرض واقع سياسي جديد من خلال لفت نظر القوى الإقليمية والدولية، وهو ما تجل في طلب الحكومة المالية يد المساعدة من نظيرتها الفرنسية، وقامت هذه الأخيرة بإرسال 100 من الجنود الفرنسيين الى مالي وهو القرار الذي وافق عليه مجلس الأمن الدولي. حيث يقول وزير الدفاع الفرنسي "بان إفلونديال" أن هدف القوات المشتركة الفرنسية هو تحرير شمال مالي من قبضة الإسلاميين و القضاء على المقاومة بالإضافة الى قصف القواعد الخلفية الإرهابية، و ضمان أمن العاصمة باماكو و سكانها و المؤسسات الوطنية، مع اعادة هيكلة الجيش المالي حتى يكون قادرا على سيادة بلاده في المستقبل، خاصة و أن مالي دولة ليس فيها مؤشرات للتنمية و لا حتى بنى تقنية، وهي دولة ليست مستقرة سياسيا فهي تعيش على واقع الانقلابات العسكرية و التمردات المسلحة، كما تعاني من قلة السيطرة على مناطقها وهو ما أدى انفصال منطقة الشمال عنها و التي أصبحت منطقة لتمرکز الإرهاب و التجارة بالأسلحة¹.

أهم المتغيرات الحاصلة في مالي:

شهدت الأزمة في مالي أبعاد متعددة ترتب عنها هشاشة مؤسساتية جعلها في موقع الدولة الفاشلة في كل المقاييس.

هناك سببين أساسيين صعدا من حدة الأزمة وتطورها من نزاع مسلح داخلي في البداية و ثم نزاع مسلح دولي مع بداية التدخل العسكري الفرنسي.

¹ - محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الإستمرار والتغير، (باحث دكتوراة علوم سياسية وعلاقة دولية، جامعة الجزائر 3. الجزائر). ص. 102.

وقوع الانقلاب ضد الرئيس أمادو توري وهو ما أدخل البلاد في أزمة دستورية وفي مرحلة اللاشرعية السياسية.¹

النزاع المسلح في ليبيا نتيجة التدخل العسكري والذي شكل سبب في انتشار فوضى السلاح في الساحل وعودة عدد كبير من عناصر الترقية الى مالي مدججة بالأسلحة المتطورة. انتشار عدد كبير من الجماعات الإرهابية والتي تتغذى من الفكر الجهادي والمتطرف. تطور أشكال التنسيق بين الجماعات الجهادية الناشطة في الساحل ومالي مثل القادة، حركة التوحيد والجهاد، بوكو حرام.²

المطلب الرابع: الدولة الفاشلة

هو مصطلح أطلق على التطور الجديد الذي عرفته بعض الدولة، والذي تمثل في حدوث تغيرات على مستوى أنظمتها الداخلية والذي يتمثل في انهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدول المتعددة الإثنيات والذي نجده بشكل خاص في إفريقيا وكلها صراعات تقترن بصراعات طائفية وقومية.³

تعد مشكلة انهيار الدولة من الآثار المترتبة عن الحروب الأهلية، مما لا يسمح للدولة من أداء وظائفها المختلفة، وهناك نمطين أساسيين بالانهيار الدولة وهما:

1-الانهيار الشامل: ويقصد به انهيار السلطة المركزية للدولة والذي يحدث في حالة الفوضى الشاملة والذي يؤدي الإطاحة بالنظام.

2-الانهيار الجزئي: ويقصد به ضعف سلطة الحكومة والتي تصبح عاجزة في فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة.

¹ - ساحل مخلوف، مرجع سابق.

² - سعاد لهرواء، مرجع سابق.

³ - الحافظ النوني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، جامعة محمد الخامس، الرباط"، ص.223.

ويعود انهيار الدولة الى أسباب مرتبطة بالضعف الهيكلي للدولة التي تعاني من العديد من الاختلالات والمشكلات والتي تؤدي الى تدمير الركائز الاقتصادية والاجتماعية للدولة.¹

ضعف البنى التحتية في إفريقيا عموماً، و دول الساحل الإفريقي خاصة، ساهم في ظهور تحركات خارجية من أجل سد هذا الفراغ سواء من الجانب الأمني و الاقتصادي أو الاجتماعي و الذي تعاني منه دول الساحل خاصة المناطق الحدودية منها و التي عرفت تدخل العديد من الجماعات الإرهابية مثل جماعات "بوكو حرام" التي بدأت توغلاتها من نيجيريا وصولاً إلى كل من الكامرون والتشاد، بالإضافة الى التهديدات النابعة من الهجرة الغير الشرعية، وكل أنواع التجارة العابرة للحدود الجغرافية لأي دولة مع الإشارة الى أن دول القارة الإفريقية هي دول تتسم بأنظمة حكم يصعب التمييز فيها، ما بين نظام الحكم العسكري او المدني، بالنظر الى حالات اقضاء العديد من رؤساء الحكم فيها عن طريق الانقلاب العسكري. فهناك ما يقارب 29 دولة شهدت مثل هذه الانقلابات، خاصة تلك التي عجزت في ادمج الجماعات والقبائل المتنوعة داخل ما يعرف بالدولة، بالإضافة الى الدول التي لم تحقق التنمية الاقتصادية وهو ما ساهم في ظهور صراعات سواء على السلطة أو على الثروة. خاصة تلك الدول التي تعرف وجود منظمات إرهابية كمالي التي توجد فيها حركة الطوارق للمقاومة، الحركة الشعبية للأزواد، الجبهة الإسلامية العربية للأزواد، وهذا ما شكل أزمة داخلية للحكومة المالية من خلال معارضتها لسياسة الحكم المنتهجة في مالي.²

ومن بين المشاكل الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل والمرتبطة بالدولة الفاشلة نجد:

- عدم الاستقرار السياسي الذي برز بعد نهاية الحرب الباردة.
- قضية التحول الديمقراطي في هذه الدول التي كانت تحافظ على الإستقرار بواسطة التسلط والقمع.

¹ - رانيا حسين عبد الرحمان، خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة.
² - دلاوي احمد، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية سعيدة، 2016). ص.ص. 17. 19.

- غياب الرؤية الواضحة للمعارضة، الأمر الذي أدى إلى ظهور صراعات داخلية وظهور فراغات في السلطة، ما شجع العديد من الجماعات المسلحة للمحاولة على الاستلاء على الحكم والثروات في هذه الدول.
- سوء الإدارة والفساد والمديونية وهي أهم التحديات التي تواجه مسار التنمية في هذه الدول على غرار كل من التشاد والنيجر.
- فشل سياسة بعض الدول في خلق نظام المساواة للجميع.
- كما تلعب ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية ومختلف التحديات والرهانات التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي في تدهور الأوضاع في هذه الدول، وخلق جو من الاستقرار والأمن في منطقة الساحل من خلال ما تعانيه هذه الدول من هشاشة البناء الساسي وضعف تنسيقها على المستوى الاقتصادي، وانعدام التجانس على المستوى الاجتماعي مما جعل تعاملها مع هذه الأخطار بالأمر الصعب.
- بالإضافة الى عوامل أخرى ساهمت في تأزم الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة منها ما هو مرتبط بطبيعة المناخ وما نتج عنها من موجات جفاف وحالات مجاعة تسبب في حدوث الوفيات.¹

وأجمعت كل التعاريف على أنه توجد نقاط رئيسية حول مفهوم فشل الدولة، والتي تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.
- عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.
- عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي.²

¹ - بابا علي سعيدة، شعبان تنهنان، "التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساته على أمن المتوسط 2001-2016"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016)، ص ص. 27، 28.

² - الحافظ النويني، مرجع نفسه، ص. 23.

ومنه فالدولة الفاشلة تتمثل خصوصا في تلك الدولة المستقلة والتي لها سياسة وطنية، ولكن في حقيقة الأمر هي ضعيفة وغير قادرة على حماية نفسها كوحدة سياسية واجتماعية واقتصادية. ولفهم المعنى الحقيقي لمقصود الدولة الفاشلة يمكن مقارنتها بعكسها أي الدولة الغير الفاشلة، القدرة على تأمين مستوى لائق من المعيشة والخدمات لسكانها، بالإضافة الى امتلاكها قواعد تقنية اقتصادية جيدة، كما أنها تستطيع الحفاظ على القانون والنظام العام الداخلي، وذات نظام سياسي مستقر، وتستطيع المحافظة على سيطرة حدودها. فمن خلال هذا نجد أن الدولة الفاشلة غير قادرة على تأمين و تلبية المتطلبات المعيشية و الخدماتية لسكانها، و نجد أن حكوماتها في غالب الأحيان غير شرعية بل مفروضة بالقوة ولهذا تستعمل وسائل القهر ضد مواطنيها لتغطية عدم شرعيتها، كما نجد أجهزتها الرئيسية و خاصة الشرطة و الجيش تكون في يد حزب واحد، تهيمن عليه مجموعات سياسية ذات تركيب عرقي، تعتمد على القوة الخارجية لحماية نفوذها و بقائها كما في حالة التشاد و مالي التي يتدخل مستعمرها القديم فرنسا في شؤونها الداخلية، و في بعض الأحيان تكون السلطة في مثل هذه الدول في يد عصابات و مجرمين أو متطرفين دينيين كما هو الحال في الصومال.¹

وكل هذا يبين العلاقة الموجودة بين الدولة الفاشلة وبين التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال فشلها في تأدية وظائفها الأساسية والمتمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما جعل منطقة الساحل الإفريقي تصنف على أنها الأقل نموا في العالم بسبب احتوائها على أكثر الدول فشلا، وهو ما جعل مواطنيها يعانون كثيرا من الفقر والبطالة والجوع.² فبالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، إلا أن اقتصاداتها منهارة، أصابها نوع من الركود خاصة من الجانب الصناعي الأمر الذي جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة كمورد أساسي لهم، والذي بدوره عجز عن تلبية حاجيات الأفراد بسبب الظروف الطبيعية والمناخية القاسية التي تعرفها المنطقة (كالجفاف والتصحر...). كما ساهم ارتفاع النمو الديموغرافي في تفاقم مشكلة السكان في هذه المنطقة،

¹ - محمد مجدان، "التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، جامعة الجزائر". ص.ص. 12، 13.
² - عياد محمد سامر، "السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل، أبحاث ودراسات"، جامعة أبو بكر بلقايد. قسم العلوم السياسية، تلمسان، ص.ص. 12، 13.

وهو ما وقع سكان هذه الدول يتطلعون إلى الهجرة الغير الشرعية بحثا عن الرفاهية المفقودة في بلدانهم بسبب البطالة والفقر وعدم الاستقرار، خاصة وأن معظم دول الساحل، ومنذ الاستقلال عجز في بناء كفايات حديثة تضمن حياة مستقرة لمواطنيها وعكس ذلك أصبحت هذه المنطقة مكان للنزاعات الداخلية وممارسة جميع النشاطات الغير الشرعية والتي تهدد أمن واستقرار دول المنطقة.¹

¹ - محمد مجدان، مرجع سابق، ص. 13.

المبحث الرابع: آليات الانتشار الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية لتجسيد اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من الآليات والتي اتخذت طابع أمني وعسكري، وذلك نظرا لما يتوفر عليه الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية وخاصة الوجود الإرهابي في المنطقة والذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر تهديد لمصالحها في المنطقة، ومن بين الآليات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة نجد:

المطلب الأول: مبادرة بان الساحل « PAN-SAHEL » IPS-Initiative

هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا. وحسب العقيد في الجيش الأمريكي "Victor Nelson" وهو المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكي المختص في المسائل ذات صلة بالأمن القومي. فإن « مبادرة بان الساحل هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في المنطقة والتي كنا قد تجاهلناها الى حد كبير في الماضي وخاصة بين الجزائر ومالي، النيجر وتشاد».¹

وأیضا مبادرة بان الساحل تهدف الى انشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة الى ملاذ للإرهاب العالمي، ودخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ عام 2002 مباشرة بعد التفجير الإرهابي الذي استهدف معقل الأمن القومي، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المبادرة ذات أهمية كبيرة خاصة المناطق التي يكون فيها الدول الضعيفة أو الفاشلة، خاصة وأنها تهدف الى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي بالإضافة الى تحسين امن حدودها وتعزيز قدرة شركائها في المنطقة، لمنع استخدام أراضيها من طرف الجامعات الإرهابية.²

¹ - سمير قلاع الضروس، "التطورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي" قراءة مقارنة بين التطورين الأمريكي والفرنسي على الرابط: <http://www.qinaatafricon.com/hom/New> يوم 20.02.2015 على الساعة 12h00

² - جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء".

وفي شهر جانفي 2004 أصبحت المبادرة سارية المفعول، خاصة بعد الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر، وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب نواكشوط العاصمة الموريتانية والذي يضم 500 جندي أمريكي نشر على المناطق الحدودية بين النيجر وتشاد، كما تقدر ميزانية المبادرة ب 8 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية. لتكوين وتجهيز فرق من بعض جيوش دول المنطقة بمعدل 150 شخص عن كل دولة، بحيث تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولة من الدول من أجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها.¹

كما نجد أيضا أن من بين العوامل التي دفعت واشنطن الى الانطلاق في هذه المبادرة، فهي مجموعة من الفرضيات التي تراها أساسية وهي ان امنها في القارة الإفريقية مرتبطة بضرورة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ولهذا خصصت واشنطن مبلغ 8 مليارات دولار لإعداد الجيوش وتكوينها وذلك في كل من (تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا).

أما في الجانب الأمني فتعتبر هذه المبادرة أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب من خلال تكوين الجيوش والدعم اللوجستي في الساحل الإفريقي بالإضافة الى الاعتماد على نظام المراقبة الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب والذي يأتي باعتبار أن منطقة الساحل أصبحت بالنسبة للإدارة الأمريكية بؤرة توتر جديدة، ليس فقط في إفريقيا بل على المستوى العالم. فهناك تقديرات خاصة بالتنمية البشرية تشير وتؤكد أن المستوى المعيشة منخفض بالمنطقة، حيث يعيش أفرادها تحت عناية 1 دولار في اليوم. وهي دول مصنفة في أعلى هرم الفشل الخاص بالدول، وهو الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تسارع في تكثيف نشاطها في المنطقة باسم هذه المبادرة التنموية العسكرية.²

كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعد نهاية الحرب الباردة متورطة عالميا في حالات فشل سياسي واقتصادي ذريع بعد الذي أدى الى عسكرة تلك المناطق وولادة الفكر المتطرف المعادي للوجود الأمريكي، وهو ما أدى الى نمو خلايا الإرهاب والجريمة، حيث

¹ - فائزة بن الشيخ، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية وقسم العلوم السياسية، ورقلة، 2015) ص.36.

² - سمير قلاع الضروس، "التطورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي". مرجع سابق

يستغل الإرهابيون ظروف الفشل للتخطيط و التنظيم والتدريب للعمليات الإرهابية وهو ما أشارت اليه "كوندوليزا رايس" الى أن الدولة الهشة خادمة ومسيرة لحركة المجرمين و الإرهابيين ومنه فالولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال هذه المبادرة تهدف لإنشاد تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة الى ملاذ للإرهاب العالمي.¹

المطلب الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر ال صحراء "TSC TI"

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت مكافحة الإرهاب تشكل حصر الزاوية في العلاقات الأمريكية الإفريقية، فبعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها منطقة شرق إفريقيا من تفجير لسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في تنزانيا وكينيا عام 1998م، ومن بعدها تفجير السفينة الحربية الأمريكية كول في خليج عدن عام 2000م، وتزايد النشاط الإرهابي في الغرب الإفريقي، تنبّهت الولايات المتحدة الأمريكية الى ضرورة التواجد العسكري والاستخباراتي المكثف في المنطقة، وقد تم التركيز على منطقتين إفريقيتين سواء من حيث وجود الحركات الإرهابية أو من حيث إمكانية إيواء الإرهابيين، وهما منطقة القرن الإفريقي، ومنطقة الساحل الإفريقي بحيث أصبح هاجس تنظيم القاعدة ففي هاتين المنطقتين يشغل بال الاستراتيجيين الأمريكيين، خوفا مما يشكله هذا التنظيم من محاولات لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة، وبناء على هذا طرحت الولايات المتحدة العديد من المبادرات لردع خطر الإرهاب وأبرزها مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (Tsc Ti: Trans Sahara Counter Terrorism Initiative).²

وقد أنشئت هذه المبادرة سنة 2005 امتدادا لمبادرة "بان الساحل" مع توسع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة الى الدولة الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجريا كمراقبين، ويمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 بأنها "استراتيجية متعددة

¹ - جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء". مرجع سابق ص.8.

² - يحيى عبد المبدى، " أفريكوم: قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات في: [http://www.siiimoline.org/alabwab/maqalat&Mohadant.\(12\)/873](http://www.siiimoline.org/alabwab/maqalat&Mohadant.(12)/873) يوم 27.09.2018 على الساعة 11h45

الوجه ومتعددة السنوات تهدف الى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة.

كما تعتبر هذه المبادرة أكثر طموحا من سابقتها بالنظر لشموليتها الجيوسياسية بين الساحل والمغرب العربي وغرب افريقيا من خلال العمل على تحسين قدرات الدول المعنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وقطع منابع الإمداد والتوظيف للمنخرطين، مع دعم جهود التعاون البنّيني بين صفتي الساحل الشمالية والجنوبية مع شراكة أمريكية والتي بإمكانها دعم جهود البناء المؤسساتي الوطني وجعله في مستوى تحدي مخاطر الإرهاب والتطرف.¹

وتعتبر بوركينافاسو ومدغشقر ونيجيريا أول دول أعضاء مشاركة طلبت رسميا أن ينظر في منحها مساعدة مع التنفيذ المتكامل للاستراتيجية كجزء من مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب.

وفي سنة 2008، بدأت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بالعمل مع مدغشقر ونيجيريا، باعتبارها أول دولتين عضويتين مشاركتين طلبتا المساعدة مع التنفيذ المتكامل بالاستراتيجية، وأصبحت بوركينافاسو ثالث بلد شريك في إطار المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب في سنة 2009. ومنذ ذلك الحين أصبحت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تعمل مع هذه الدول الأعضاء الشريكة لتقديم خريطة الأنشطة، وتشمل هذه الخطوات وضع خطط عمل للمساعدة التقنية على المستوى الوطني في التعاون مع البلدان الشريكة، وكذلك تعبئة الموارد من أجل تنفيذ المساعدة من خلال الكيانات المعنية التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.²

تقدر ميزانية المبادرة ب 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 والى غاية 2013، حيث 40 % من الميزانية تذهب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من أجل التعليم والصحة وأجهزة الراديو والمجالس

¹ - سمير قلاع الضروس، مرجع سابق.

² - مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، مكتب مكافحة الإرهاب، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. على الرابط: <https://www.va.org/counterterrorism/ctif/an/integrated-assistance.countering-terrorism-i-act>

المحلية والمراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى تطوير وزارة المالية ووزارة العدل والوكالات القانونية, وإن كانت مبادرة مكافحة الإرهاب تهتم بالجانب التنموي و بالمساعدات فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة "بان الساحل", وهو ما يعرف بعملية الحرية المستديمة عبر الصحراء (OEF- TS) التي تسعى الى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب داخل حدودها, من خلال تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية.¹

تعتبر عملية فلينت لوك **Flintlock** في جوان 2005 أول تطبيقات المبادرة وقد جمعت كل من الجزائر، تونس، السينغال موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وكذلك مشاركات من الحلف الأطلسي, والتي كانت من أجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الإتجار الغير المشروع في الأسلحة و البضائع و البشر, كما تعتبر القيادة الأمريكية بأوروبا الراعية لعمليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في منطقة الساحل الإفريقي, وهي من وضعت الخطوط العريضة للمبادرة، وتعزيز الأمن البحري في منطقة الخليج غينيا 2004، المعروفة "فرس خليج غينيا" الهادفة الى تعزيز القدرات وقابلية التشغيل المتبادل للقوات البحرية على طول السواحل البالغة 2000 ميل بحري، وهو ما يدل على الرابط بين الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين، خاصة وان منطقة الساحل الإفريقي، أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة بؤرة التوتر الجديد ليس فقط في افريقيا بل على مستوى العالم, خاصة وأن واشنطن ترى وجود إمكانية تحول منطقة الساحل الى أفغانستان ثانية جراء التواجد الإرهابي عليها، وهو ما دفع الولايات المتحدة من سنة 2002 الى الإسراع في تكثيف نشاطها في المنطقة، خاصة من خلال مبادرة "بان الساحل"، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.²

1 - رسولي أسماء، مرجع سابق.ص.133.

2 - رسولي أسماء، مرجع نفسه. ص.134.

المطلب الثالث: القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM

بعدما كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية المتمثلة في: القيادة الأوروبية EUCOM، والقيادة الوسطى أو المركزية CENTCOM، وقيادة المحيط الهادي PACOM، ارتأت هذه الأخيرة ونتيجة للاحتياجات الأمنية في إفريقيا، إلى ضرورة أن تكون لهذه القارة قيادة خاصة بها ويكون مقرها أحد دول الساحل الإفريقي أو دول شمال إفريقيا والتي تعرف بـ "قيادة AFRICOM".

وقد أعلن روبرت غيتس Robert Gates وزير الدفاع الأمريكي في السادس من فبراير أمام لجنة التسلح في مجلس الشيوخ أن الرئيس بوش قد اعتمد قرار بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية بدلا من الوضع الراهن الذي يقسم القارة بين ثلاثة قيادات عسكرية.¹

فقد كانت القارة الإفريقية في الخريطة العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية مقسمة بين ثلاث قيادات عسكرية أمريكية، حيث كانت مصر ودول القرن الإفريقي، تنتمي إلى القيادة العسكرية الوسطى، أما جزيرة مدغشقر فكانت تنتمي إلى قيادة الباسفيك، بينما كانت بقية الدول للقارة تنتمي إلى القيادة الأوروبية، لكن التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها القارة في العقد الأخير والتحويلات التي شهدتها السياسية الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر قد غيرت من رؤية صناع السياسة والاستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية.

بحيث جاء من خلال الكلمة التي ألقاها الجنرال جونز، قائد القوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس 2003 " أنه ان لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا وليس بوسع القوات الأمريكية ان تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، فلقد أن لها أن

¹ - يحيى عبد المبدى، مرجع سابق.

تحت في السياسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء، التي أصبحت مرتقا للجريمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تعرض عليها سيطرتها ومراقبتها".¹

كما جاء أيضا في كلمة "كلوديا انياسو"، مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، ما يأتي "بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الاستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولن يكون لزاما علينا أن تعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى، هي القيادة الأوروبية EUCOM، والقيادة الوسطى CENTCOM، وقيادة المحيط الهادي. PACOM.²

أعلن الرئيس جورج ووكر بوش، في 6 فيفري 2007 بإنشاء قيادة جديدة تخص إفريقيا والتي تم اطلاقها رسميا في الفاتح من أكتوبر 2007. وقد أشادت هذه القيادة بعد ارتفاع الأصوات المطالبة بقيادة قتالية موحدة في إفريقيا، والتي تغطي كامل الدول الإفريقية (53 دولة)، وتحقيقا لهذه الغاية قام البنتاغون في شهر نوفمبر 2006 بتشكيل فريق التخطيط التنفيذي (Implementation Planing Team (IPT التي ستدرس إمكانية إنشاء هذه القيادة الجديدة والتي تكون مسؤولة على القارة السمراء، بما في ذلك المناطق البحرية التابعة لها في المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، وهي ما يطلق عليها تسمية الأفريكوم "AFRICOM".

وتتضمن هذه القيادة موظفين عسكريين ومدنيين بما فيهم مسؤولين من الوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وهو ما ينفى الصفة العسكرية الخالصة لهذه القيادة، وقد قدرت ميزانية الأفريكوم سنة 2007 بمبلغ يقدر 50 مليون دولار و75.5 مليون دولار في سنة 2008 و310 مليون دولار في 2009. كما طلبت إدارة أوباما من المالية 278 مليون دولار من اجل القيادة الإفريقية.³

¹ - خالد التنزاني، مرجع سابق.

² - قاسم نصر الدين، الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة، القيس 2 العدد 12454، 2008، ص.38.

³ - كريم مصلوح، "الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ط1، 2014)، ص.249.

وتتأسس الأفريكوم من مدخلين:

- الأول: يتجه نحو تحسين فعالية قوات الجيش المحلي من خلال المناورات والتدريس وتقاسم المعطيات والمعلومات والدعم اللوجستيكي.

- الثاني: يتجه لفرض التعاون العسكري الإفريقي على ضوء تكثيف التنسيق بين قوات الجيشين الأمريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض أعضاء حلف الناتو، خاصة وأن التوجه الأمريكي في الساحل الإفريقي يتعلق أولاً بمكافحة الإرهاب من منظور جماعي مشترك، وأما الثانية فتعكس رؤية إزاء قوى أخرى منافسة دولياً للاستفادة من ثروات المنطقة. خاصة وأن مهمة الأفريكوم هي مهمة مشابهة لمهمة القيادة الجنوبية المسؤولة عن الجهود العسكرية الأمريكية في أمريكا الوسطى الجنوبية، (الساوتكوم Southcom)، المتمثلة في مكافحة المخدرات، المساعدات الإنسانية، ودعم مبادرات الإنسان في المنطقة. على عكس القيادة الأوروبية "الأوكوم" والقيادة المركزية السنككوم التي تركز عادة على الإعداد للحروب والعمليات القتالية.¹

بحيث تكمن الأهداف من وراء تأسيس الأفريكوم في مساعدة وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون للقيام بمهامها، وكذلك التنسيق مع المصالح الأمنية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في جميع أرجاء القارة، فقد حدد الأفريكوم أهدافها في النقاط التالية:

- هزيمة تنظيم القاعدة والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للأزمات الناشئة والمساعدة في بناء القدرات الأمنية للدول الأفريقية لمواجهة الأزمات.
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.
- التصدي للحالات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.
- المساعدة في الجهود الإنسانية والصحية من خلال حماية الأفراد من الأمراض المعدية

القاتلة².

¹ - مرجع نفسه، ص. 250.

² - أبصر أحمد طالب. "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية، فرع استراتيجيات ومستقبلات، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010). ص. 140.

وقد أعلن الرئيس بوش المهام الرسمية للقيادة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال خطابه في فيفري 2007، الذي أعلن فيه عن إنشاء القيادة وحدد هذه المهام في:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
 - مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
 - إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
 - زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
 - دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
 - احترام حقوق الإنسان.
 - دعم المنظمات الإفريقية.
 - إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.¹
- ومنه فإن الأفريكوم أنشأ لتولي جميع الأدوار والمسؤوليات التي تضع على أي قيادة حربية تقليدية من خلال قيادة العمليات العسكرية والتي تكون وفق منطق القوة الناعمة Soft power، والسعي الى بناء بيئة أمنية مستقرة من خلال اشتراك عناصر مدنية في القيادة الإفريقية والذي أوضحه أحد المسؤولين في وزارة الدفاع بقوله: " نحن نريد المساعدة في تطوير بيئة افريقية مستقرة، يمكن من خلالها بناء مجتمع مدني وتحسين حياة المواطنين".
- ومن جهة أخرى أثار انشاء الأفريكوم مجموعة واسعة من ردود الأفعال في إفريقيا، ضد أي وجود عسكري أمريكي في إفريقيا. بحيث أعلنت جنوب إفريقيا أنها لن تتعاون مع الأفريكوم ولقد صرح وزير الدفاع جنوب إفريقيا "موسيو البكوتا" أوت 2007 بأن الدول الإفريقية تعارض قيام قيادة أمريكية في القارة، وأنه قرار يتبناه الاتحاد الإفريقي.²

وفي السياق نفسه صرح وزير الخارجية الجزائرية محمد بجاوي في 3 مارس 2007، أن الجزائر لن تقبل إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، والذي يتعارض مع سيادتها واستقلالها، وكما أعربت بقية دول المغرب العربي بوضوح عدم رغبتها في إقامة مقر القيادة

¹ - رسوي أسماء، مرجع سابق.ص.137.

² - فايزة بن الشيخ، مرجع سابق.ص.38.

على أراضيها، والتي يرون أنها ليست وسيلة حكيمة لمساعدة الأفارقة في مكافحة الإرهاب، بل هي مبادرة تضر بأفريقيا، فحسب "ديلي ناشن" Daily Nation، فإن الأفريكوم ومن بين أهدافها الرئيسية هو ضمان واردات النفط من غرب إفريقيا.

برغم من رفض بعض الدول الإفريقية لإنشاء قيادة الأفريكوم على أراضيها في إفريقيا، إلى أن هناك من الدول التي صرحت عن دعمها للأفريكوم وقبولها باستضافة مقر القيادة الأمريكية، كالسنغال ومالي، غانا، ناميبيا وغينيا الاستوائية، كينيا، بوتسوانا، ليبيا، كمحاولة لاستعادة مصالحها وإحداث علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا وأنه وفي الأخير قررت واشنطن أن يكون مقر الآخر في مدينة شتوتغارت الألمانية حيث يتواجد مقر القيادة الأمريكية لأروبا الأوكوم.¹

المهام الرئيسية لإنشاء قيادة الأفريكوم

- تم انشاء قيادة الأفريكوم وفقا لوزارة الدفاع الأمريكية نظرا لتزايد الأهمية العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية لإفريقيا في الشؤون العالمية.
- يشمل النفط الهدف الأول للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وهو ما ذكره كل من الجنرال "وليام وارد" ومساعدته النائب الأميرال "روبرت مولر" حيث ذكر بأن السبب الرئيسي من وراء إنشاء الأفريكوم تكمن في مصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا الغنية بالنفط. وأن الإرهاب يشكل بالنسبة للولايات المتحدة تهديدا للمرافق الحيوية.²
- وفي افادة قدمها الفريق الأول "وورد" قائد الأفريكوم أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 9 مارس 2010، وصف فيها بأن عمليات وبرامج القيادة الأمريكية لمنطقة افريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في افريقيا وفي أرض الوطن وذلك بدعم الأمن والاستقرار في إفريقيا وفي دول إفريقيا الواقعة في الجزر.

¹ إبراهيم شابير الدين، "الأفريكوم. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة" على الرابط:

Studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/06/201362354847424557.html يوم 03.10.2018 - ساعة 16h51

² - إدريس الكنبوري، "الأفريكوم. عين أمريكا على القارة الإفريقية"، على الرابط:

Ttps://www.turess.com/alfajrnews/8991 يوم 03.10.2018 - ساعة 16h33.

بحيث أوضح بأن القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا ومن خلال ارتباط أمني مستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية، تقوم بدعم المصالح القومية الأمريكية وأولويات الرئيس وأهداف الشركاء الأفارقة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل.¹

وكما أعلن أيضا النائب الأميرال "روبرت مولر" في مؤتمر الأفريكوم المنعقد في يوم 18 فيفري 2008، أن حماية التدفق الحر للموارد الطبيعية من إفريقيا الى السوق العالمية هي إحدى الميادين التوجيهية الأساسية للقيادة الجديدة.

وانقطاع إمدادات النفط، الإرهاب والنفوذ المتزايد للصين هي تحديات كبرى لمصالح الولايات المتحدة في إفريقيا، خاصة بعد الجولة التي قادها الرئيس الصيني "هوجين تاو" Hujin Tao " آنذاك الى إفريقيا، واستضافة العاصمة بكين الى اجتماعات رفيعة المستوى مع رؤساء الدول الإفريقية، والذي يعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، كدليل على وجود استراتيجية صينية اتجاه إفريقيا، وهو ما من شأنه أن يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، أو يستهدف مصالحها، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لوضع استراتيجية كبرى من شأنها مواجهة وإحباط التوغل الصيني في المنطقة.²

وتزايد أهمية القارة الإفريقية في الاستراتيجية الأمريكية، هو سعيها الى إحداث ارتباط أمني مستدام مع المؤسسات العسكرية الإفريقية، من خلال محاربة الإرهاب الذي اتخذ من الساحل قواعد عسكرية له، مع حماية الاستثمارات الأمريكية في القارة خاصة تأمين النفط الذي يمثل حوالي 25% من احتياجاتها، بالإضافة الى احتواء النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة خاصة وأن بكين تمثل المستورد الرئيسي للنفط الإفريقي، وثالث شريك تجاري بعد الولايات المتحدة وفرنسا.

ومنه نرى أن مهام القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا "الأفريكوم" لا تنحصر فقط في الشق العسكري بل تتعداه الى المجالات الأخرى بمختلف أشكالها، وهذا ما يبين اهتمام الأمريكي

¹ - رسولي أسماء، مرجع سابق.ص.137.

² - إبراهيم شابير الدين، مرجع سابق.

بالمنطقة وسعيها الى تأمين النفط غرب إفريقيا والذي يمثل سبب في وجودها الاستراتيجي في المنطقة بحيث يشكل النفط الإفريقي الاهتمام الأسمى، الذي يحدد بشكل كبير طبيعة واتجاه استراتيجية الولايات المتحدة اتجاه غرب إفريقيا، وهو ما أدلى به القائد العام للقوات المسلحة لقيادة أوروبا "جيمس جونر" في تعليقه على الأساس المنطقي لزيادة التواجد العسكري في إفريقيا، بحيث يرى أن الإمكانيات الواسعة لإفريقيا تجعل من استقرارها ضرورة حتمية، وهو ما أكده أيضا نائب قائد العمليات المدنية العسكرية في الأفريكوم في جانفي 2011، حيث قال أن ما تصب إليه الولايات المتحدة الأمريكية هو التأكد من أن نظام الطاقة يعمل دون انقطاع.¹

ومنه فإن يمكن إرجاء أسباب إنشاء قاعدة الأفريكوم الى:

- تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة والرغبة في تأمين مصادرها ضمن مناطق الساحل الإفريقي ذات التهديدات الأمنية عبر مدخل تهديد الإرهاب.
- ظهور الصين كشريك اقتصادي منافس للاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية الى جانب فرنسا.²

¹ - قاسي فوزية، مرجع سابق. ص. 150.

² - قاسي فوزية. المكان نفسه.

خلاصة الفصل الثاني.

الساحل الإفريقي هو من بين المناطق في العالم الذي يكتسي أهمية جيوسراتيجية كبيرة، ويعود هذا الاهتمام الى توفر الساحل على ثروات طبيعية هامة، كالمعادن اليورانيوم. والموارد الطاقوية بالإضافة الى موقعها الجغرافي الذي يلعب دور مهم في الجانب الاقتصادي خاصة، في عملية تصدير الموارد الطبيعية لإطلاله على المحيط الهادي والأطلسي.

كل هذه العوامل ساهمت في جعل منطقة الساحل الإفريقي منبع لمختلف التهديدات والتحديات والتي يعود سببها الرئيسي الى هشاشة دول الساحل، وهو الأمر الذي يجعلها غير قادرة على مواجهة مثل هذه التهديدات، خاصة تلك التي تتعلق بحماية حدودها الداخلية.

كل هذه التحديات ساهمت في عرقلة مهام الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

الخاتمة

الخاتمة:

منطقة الساحل الإفريقي الممتدة على مساحات شاسعة في القارة الإفريقية، لم تكن تعني خلال العقود الماضية سوى عناوين خاطفة عن التوتر العرقي والقبلي وهور المجاعات، إلى أنه اليوم تحولت إلى قطب دراسي في السياسات الأمنية الدولية بعد أن باتت تشكل خطرا عابرا للحدود الإقليمية.

فشاسعت إقليم الساحل الإفريقي جعل منه أكبر الأقاليم الإفريقية اتساعا، وذلك لافتقاره لحدود جغرافية والتي من شأنها أن تجد وتقلل من تحرك الأفراد فيها، مما جعلها مناطق يسهل اختراقها من طرف الجماعات الإرهابية، وجماعات تهريب المخدرات والتجارة بالأسلحة. وهي العوامل التي ساهمت في إبراز ضعف اقتصاديات منطقة الساحل الإفريقي، والمشاكل التي تعاني منها التجمعات البشرية في المنطقة. خاصة وأنها منطقة تعاني فيها بعض الدول من أزمة بناء دولة منذ الاستقلال الى غاية الوقت الراهن وعلى كل المستويات. كما تشهد المنطقة فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدول وعدم فعاليتها في توفير العناصر البنائية للتنمية الديمقراطية والاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى التوترات والانقلابات الأمنية في منطقة الساحل، خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة تفاقم وتقاطع التحديات الأمنية كالإرهاب وظاهرة الإجرام. والتي يعتبر الفضاء الساحلي ملجأ آمنا لها. ومن جهة أخرى يعود اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي، إلى توفر هذا الأخير على موارد طاقوية، بالإضافة إلى المناخ الصحراوي الذي يميز المنطقة والذي يغطي مساحة شاسعة من الساحل فيما يسمح بتوليد الطاقة الشمسية بحيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 3/2 من احتياجات المحروقات المكتشفة في إفريقيا تتوجد في الحوض الذي يربط إفريقيا الشمالية بالمنطقة الصحراوية، وكذا إفريقيا الغربية.

بحيث تبقى ثروات المنطقة الدافع الرئيسي لتحرك السياسات الخارجية للدول الكبرى، فتمتع الساحل الإفريقي بموارد طبيعية ومواقع إستراتيجية هامة جعلها تتأثر بالمتغيرات الدولية الإقليمية، لكونها تتدخل في اقتصاديات الدول الكبرى بمختلف مصالحها.

ومن خلال هذه الدراسة أيضا يتضح لنا أن:

- اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي يعود لامتلاكها مخزونا من الطاقة واليورانيوم واعتباره سوق استهلاكية قابلة للنمو.
- سعي الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا "الأفريكوم" هي رغبة منها في الحد من خطر الجماعات الإرهابية على مصالحها في المنطقة.
- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية الى تعزيز وجودها في المنطقة لضمان السيطرة التامة على ثرواتها والمتمثلة في الذهب، البترول، الحديد، النحاس، اليورانيوم والتي تثير أطماع القوى الأخرى.
- قطع النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي يعتبر من بين التحديات الكبرى لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

1. صاغور هشام، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010.
2. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
3. قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، إصدارات -إي- كتب، ط1، مارس 2016.
4. السيد سالم محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة الضفة المصرية، 9 شارع عادل، القاهرة، ط2، 1991.
5. دورتي جيمس، روبرت بالتسفران، ترجمة وليد عدد الحي، النظريات المتضاربة عن العلاقات الدولية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1950.
6. جنس لويد ، تفسير السياسة الخارجية، جامعة تميل، ترجمة محمد بن أحمد مفتى، محمد السيد سالم، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1989.
7. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية، الأزارطة، مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2011-2012.
8. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.
9. ناي جوزيف - الإبن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية، شارع كورنيش النيل، جاردن سيتي، القاهرة.
10. بوعمامة زهير، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، منشورات زين، بيروت، ط1، 2011.

11. إسماعيل صبرى مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية، الجيزة، المكتبة الأكاديمية، ط1، 2013.
12. بوبوش محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للصحافة والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط2، 2017.
13. خليل أحمد محمود، الجريمة المنظمة، الإرهاب، وغسل الأموال، ب.ب.ن، دار الهناء للتجليد الفني، 2009.
14. حيدر إبراهيم علي، أزمة دارفور، الأسباب والمستقبل، البيت العربي المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي.
15. مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2014.
16. بعوش عمار، مناهج البحث العلمي، وإعداد البحوث (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).
17. الساسي إبراهيم عبد الله، مناهج البحث عن الدراسات الإعلامية، (القاهرة، دار الفكر العربي، 2008).
18. أبو بكر محمد مصطفى، أحمد عبد الله، مناهج البحث العلمي (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007).

2- الدوريات:

19. مقلد إسماعيل صرب، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.
20. بركان إكرام، أهم مبادئ ومفاهيم النظرية الواقعية "القول، المصلحة، ميزان القوى".
21. مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).
22. محمد خليل أحمد، الجريمة المنظمة، الإرهاب وغسل الأموال (ب.ب.ن. دار الهناء للتجليد الفني، 2009).

23. زقاع عادل، منصوري سفيان، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة سوسيو - سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد، 23 مارس 2016).
24. . . . التنافس الدولي على الساحل الإفريقي وانعكاساته على أمن المتوسط، 2001-2016.

3- المذكرات:

25. القطري ميلود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة).
26. أيمن محمد فتيحة، تطور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (رسالة ماجستير، جامعة بيروت، فلسطين، 2010).
27. حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).
28. أميمة جعفر عمر، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، دراسة حالة: التدخل الأمريكي في أفغانستان، (بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2005).
29. زلاقي حبيبة، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة، 2009-2010).
30. قاسي فوزية، الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، منطق الأمنة في الساحل الإفريقي. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

31. ذنايب آسية، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009-2010).
32. رسولي أسماء، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2011).
33. شلفيم عبير، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014).
34. لهرأوة سعاد، معوقات الدور الجزائري في حل نزاع مالي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ورقلة، 2015).
35. دلاوي أحمد، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سعيدي، 2016).
36. بابا علي سعيدي، شعبان تتهينان، التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على أمن المتوسط 2001-2016، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).
37. بن الشيخ فايزة، دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ورقلة، 2015).
38. أحمد طالب أبصر، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، فرع إستراتيجيات ومستقبلات كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010).

39. ححاد ياسمين، الأثر الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص دراسات مغربية ومتوسطة في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).

مقال:

40. سيدي أعر بن شيخنا، المفاوضات المالية، الأزوادية في الجزائر: قراءة وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل، في: [Studies. Aljazeera.net/ar/reports/2014/12/210412298656948952.html](http://Studies.Aljazeera.net/ar/reports/2014/12/210412298656948952.html)

موقع:

41. أشواق عباس، مفهوم السياسة الخارجية، في: www.m.ahewar.org/s.asp?aid=4345RR=0.
42. عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية، دراسة في المفاهيم للتوجهات والمحددات في: Democraticac.de/?p=41719.
43. الدكتور عامر، أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، في: www.adelamer.com/vb/showthead.php?18400
44. القوالة ذيب سليم، توجهات روسيا الخارجية، من عهد بلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة، مركز المقترفون الدولي للدراسات والأبحاث في: Projocenten.com/details.aspx?id=6.
45. . . . عبدو، أهداف السياسة الخارجية، في: Alshababi.alafdal.net/t=252-topic
46. أشواق عباس، السياسة الخارجية، في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455.
47. المهدي محمد، العلاقات الدولية، في: Bohoth.blogspot.com/2008-11/bloy.post.677.html.
48. سي حسين عبد المنصف، النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، في: www.ahewar.org/debat/Show.art.asp?aid=355333.
49. مكليف محمد، المدرسة الميثالية، في:

Rachelcenten.ps/news.php?action=view&id=10881.

50. عبد الحكيم سليمان وادي، ملخص النظريات في العلاقات الدولية، في:

Rachelcenten.ps/news.php?action=view&id=4437.

51. الصمادي فاطمة، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الاتفاق النووي، في:

Studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170514035911998.html

52. مشعل فاطمة، مفهوم دول الساحل الإفريقي، في:

Mawdoo3.com/ مفهوم-دول-الساحل-الإفريقي

53. سعد الدين أسماء، ما هي دول الساحل الإفريقي، في:

<https://www.almrsat.com/post/330585>.

54. الهواري إبراهيم، ماذا يحدث في الساحل الإفريقي، في:

<https://www.sasapost.com/what.happensin.the.sahellamp>.

55. منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازن والصراعات الدولية، التنافس الفرنسي الأمريكي

نموذجاً، في: <https://www.google.dz/amp/s/tsaidali.wordpress.com>

56. عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على

الأمن القومي العربي، في: arabaffair.sanline.org/article?p=182

57. عميرة عائد، منطقة الساحل الإفريقي، ساحة صراع بين الجزائر وفرنسا، في:

<http://www.Roorpost.org/Content/18953>

58. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، في:

Democraticac.de/?p=2448. Democratic Arabic Centre Fan Strategie Political& Economie Studies

59. لكريني إدريس، تحديات الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، في:

www.alkhaleej.ae/mob/de_tailed.

60. الإرهاب الإفريقي، ماذا يحوي في منطقة الساحل والصحراء، في:

<http://futureuae.com/ar/activity/Item/61/>.

61. قادري جمال، إفريقيا وحلم الهجرة، في:

<https://www.googl.co.ma/omp/blogs.aljazeera.net/amp/bplys/>.

62. هديل طالب، أسباب الهجرة غير الشرعية، في: Mawdoo3.com.

63. رويح عبد الأمير، الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا، مجازفة الفقراء نحو فردوس الموت، في: <http://m.arrabaa.org/arabic/Rights/6933>

64. خفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق اللأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل، المركز الجامعي أمين العقال، الحاج أخموك، بتانفست، المركز الديمقراطي العربي، في: <https://www.googl.dz/amp/s/democratic.de/3Fp=46858&=1>

65. زقاع عادل، منصوري سفيان، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، مقارنة سوسيو سياسية، الجزائر، في: <https://Revves.vniv.ourgla.dz/index.php/rvmiro>.

66. الاتجار بالبشر، التجارة الأكثر رواجاً في دول الساحل الإفريقي والصحراء، في: <https://www.Roorpost.org/Content/20742>.

67. عياد محمد سمير، السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل، في: www.qiraat.african.com/nom/new.

68. برقوق أمحمد، منطق الأمنة في ساحل الأزمات، في: <https://www.politics.dz.com/Community/threads/mntq.almnn.fisaschl.alrnat.356/>

69. مخلوف ساحل، إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي، في: <https://www.politics.dz.com/community/threads/shkali.alzm.almyqd.fi.alsaxhl.alfrigi.10751>.

70. قلاع الضورس سمير، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، في: <http://www.qiraatafricain.com/hom/new>.

71. عبد المبدئ يحي، "أفريكوم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة للإفريقيا، معهد الإمام الشرازي الدولي للدراسات، في: [http://www.siiraline.org/alabwab/maqalat&Mohadart\(12\)/873:htm](http://www.siiraline.org/alabwab/maqalat&Mohadart(12)/873:htm).

72. شابيير الدين إبراهيم، الأفريكوم، حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، في: Studies.djazeera.net/ar/reports/2013/06/201362354847424557.html.

73. الكنبوري إدريس، أفريكوم... عين أمريكا على القارة الإفريقية، في: <https://www.turess.com/alfajrnews/899/>.

74. مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، مكتب مكافحة الإرهاب، فرقة العمل المغيبة بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في:

<https://www.vr.org/Countenterrorism/ctiff/ar/integrated.assistance.Countering-terrorism.i.act>.

75. محمد مروان ، عدد سكان. تشاد على الرابط:

عدد. سكان. تشاد يوم 2018 - 10-11، الساعة 12:32 <https://nawdoo3.com>

الفهرس

كلمة شكر .

إهداء .

1 مقدمة

الفصل الأول: تأصيل نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية.

11 تمهيد

12 المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

12 المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

15 المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية

18 المطلب الثالث: خصائص السياسة الخارجية

20 المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية

24 المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

24 المطلب الأول: النظرية المثالية

27 المطلب الثاني: النظرية الواقعية

31 المبحث الثالث: السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

31 المطلب الأول: المحددات الداخلية

34 المطلب الثاني : المحددات الخارجية

37 المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية

40 خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الساحل الإفريقي في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

تمهيد	42
المبحث الأول: جيواستراتيجية منطقة الساحل الإفريقي	43
المطلب الأول: تعريف منطقة الساحل الإفريقي	43
المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي	47
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي	53
المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب	53
المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية	56
المطلب الثالث: الجريمة المنظمة	60
المبحث الثالث: أزمات منطقة الساحل الإفريقي	65
المطلب الأول: الأزمة التشادية	65
المطلب الثاني: أزمة دارفور " السودان "	67
المطلب الثالث: أزمة مالي	68
المطلب الرابع: الدولة الفاشلة	74
المبحث الرابع: آليات الانتشار الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي	79
المطلب الأول: " مبادرة بان الساحل " PAN-SAHEL	79
المطلب الثاني: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر ال صحراء " TSC TI	81
المطلب الثالث: القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM	84
خلاصة الفصل الثاني	91
الخاتمة	93
قائمة المراجع	96

تعد السياسة الخارجية لأية دولة تعبيراً عن مصالح دائمة، وذلك تأكيداً لبديهيات السياسة بأنها، ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل هناك مصالح دائمة. وبعبارة أخرى فإن السياسة الخارجية لأي دولة تمزج بين هذه العنصرين، عنصر الاستمرار العائد للاستراتيجية العليا لهذه الدولة من طبيعة علاقاتها الدولية مع دول أخرى، وعنصر طارئ يعود إلى ظروف استثنائية.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة كبرى فإن لديها مصالح وأهداف إقليمية ودولية تسعى إلى تحقيقها باستخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية، على اعتبار أن جوهر السياسة الخارجية هي القابلية على توظيف دقيق للأمور في سبيل تحقيق أهداف بعيدة المدى. فمُنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت منطقة الساحل الإفريقي هدف مهم للولايات المتحدة الأمريكية، وأن تواجداً في هذه المنطقة وخاصة بعد تدهور الأوضاع، وكل ما تشهده منطقة الساحل من فوضىّة بنوية الناتجة عن:

- عجز الدول في توفير العناصر البنائية للتنمية الديمقراطية والاقتصادية.
- المشاكل الداخلية الناتجة عن التركيبة الاجتماعية اللامتجانسة.
- انتشار ظاهرة الانفلات الأمني نتيجة تفاقم التحديات الأمنية المختلفة.
- التواجد الأجنبي في المنطقة والمستغل لثرواتها.

إلا أن التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل ليست السبب الوحيد وراء الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة، وإنما خوفها من أن تؤثر هذه التهديدات على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خاصة وأن المنطقة تتوفر على مؤشرات نفطية هامة خاصة في الإقليم الساحلي.

Résumé

La politique étrangère de tout État est l'expression d'intérêts permanents, confirmant les axiomes de la politique, selon laquelle il n'y a pas d'amitié durable ni d'inimitié permanente, mais des intérêts permanents. En d'autres termes, la politique étrangère de tout pays associe ces deux éléments, la composante de continuité de la stratégie suprême de cet état de la nature de ses relations internationales avec les autres pays et une composante d'urgence due à des circonstances exceptionnelles.

En tant que grande nation, les États-Unis ont des intérêts et des objectifs régionaux et internationaux qu'ils cherchent à atteindre en utilisant tous les moyens économiques, politiques, diplomatiques et militaires.

Depuis les événements du 11 septembre 2001, le Sahel est devenu une cible importante pour les États-Unis d'Amérique et sa présence dans cette région, en particulier après la détérioration de la situation :

- Incapacité des États à fournir des éléments structurels pour le développement démocratique et économique.
- Problèmes internes résultant de la structure sociale hétérogène.
- La propagation du phénomène de la défaillance sécuritaire à la suite des différents défis sécuritaires.
- Présence étrangère dans la région et exploitation de leurs richesses.

Toutefois, les menaces à la sécurité connues dans la région du Sahel ne sont pas la seule raison de l'intérêt américain dans cette région, mais elles craignent que ces menaces ne portent atteinte à leurs intérêts économiques et à la stratégie américaine dans la région, d'autant plus que la région dispose d'importants indicateurs pétroliers, en particulier dans la région côtière.

